



للغة العربية وآدابها

مجلة علمية دورية محكمة

العدد : ٥ | الجزء : ١ | مايو - أغسطس ٢٠٢٢ م


الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة
١٣٨١
1961


بسم الله الرحمن الرحيم

معلومات الإيداع

في مكتبة الملك فهد الوطنية

النسخة الورقية :

رقم الإيداع ١٤٤٣/٣٢٨٣ بتاريخ ١٤٤٣/٠٤/٠٢ هـ

ردمد: ٩٠٧٦-١٦٥٨

النسخة الإلكترونية :

رقم الإيداع ١٤٤٣/٣٢٨٤ بتاريخ ١٤٤٣/٠٤/٠٢ هـ

ردمد: ٩٠٨٤-١٦٥٨

الموقع الإلكتروني للمجلة

http: //journals. iu. edu. sa/ALS/index. html

ترسل البحوث باسم رئيس تحرير المجلة إلى البريد الإلكتروني :

asj4iu@iu. edu. sa

البحوث المنشورة في المجلّة تعبّر عن آراء الباحثين

ولا تعبر بالضرورة عن رأي المجلة

هيئة التحرير

الهيئة الاستشارية

قواعد النشر في المجلة(*)

- أن يكون البحث جديداً؛ لم يسبق نشره.
- أن يتّسم بالأصالة والجدّة والابتكار والإضافة للمعرفة.
- أن لا يكون مستلاً من بحوثٍ سبق نشرها للباحث.
- أن تراعى فيه قواعد البحث العلميّ الأصيل، ومنهجيّته.
- أن يشتمل البحث على:

- عنوان البحث باللغة العربية وباللغة الإنجليزية.
- مستخلص للبحث لا يتجاوز (٢٥٠) كلمة؛ باللغتين العربيّة والإنجليزية.
- كلمات مفتاحيّة لا تتجاوز (٦) كلمات؛ باللغتين العربيّة والإنجليزية.
- مقدّمة.
- صلب البحث.
- خاتمة تتضمّن النّتائج والتّوصيات.
- ثبت المصادر والمراجع باللغة العربية.
- رومنة المصادر العربية بالحروف اللاتينية في قائمة مستقلة.

- في حال (نشر البحث ورقياً) يمنح الباحث نسخة مجانية واحدة من عدد المجلة الذي نُشر بحثُه فيه، و (١٠) مستلات من بحثه.
- في حال اعتماد نشر البحث تؤول حقوق نشره كافة للمجلة، ولها أن تعيد نشره ورقيّاً أو إلكترونيّاً، ويحقّ لها إدراجه في قواعد البيانات المحلّيّة والعالمية – بمقابل أو بدون مقابل – وذلك دون حاجة لإذن الباحث.
- لا يحقّ للباحث إعادة نشر بحثه المقبول للنّشر في المجلّة – في أي وعاء من أوعية النّشر – إلاّ بعد إذن كتابي من رئيس هيئة تحرير المجلة.
- نمط التوثيق المعتمد في المجلة هو نمط (شيكاغو).

(*) يرجع في تفصيل هذه القواعد العامة إلى الموقع الإلكتروني للمجلة: http: //journals. iu. edu. sa/ALS/index. html

محتويات العدد

حُسْنُ الصِّياغةِ في فَنِّ البلاغةِ

تأليفُ الإمام العالم أبي محمد إبراهيم بن الشيخ الإمام سراج الدين أبي حفص عمر بن إبراهيم الجَعبري

دراسةً وتحقيقًا

Husn Al-Siyaagah fi Fann Al-BAlaagah (Good Wording in the Art of Rhetoric)

By Al-Imam Al-'Aalim Abu Muhammad Ibrahim bin Shaykh Al-Imam Siraajudeen Abu Hafs 'Umar bin Ibrahim Al-Ja'buri

Study and Investigation

د. بدر بن طاهر الطرقي العنزي

أستاذ البلاغة والنقد المساعد بقسم اللغة العربية بكلية التربية والآداب

بجامعة الحدود الشمالية

البريد الإلكتروني: badr3144@hotmail.com

المستخلص

فكرةُ الدراسة تحقيقٌ لكتابٍ بلاغيٍّ ثمين، والدافعُ إلى تحقيق الكتاب تقدُّم عصره، فهو من القرن الثامن الهجري، وكذلك نبوغُ مؤلِّفه، وتميّزهُ في عددٍ من العلوم الشرعية والعربية، منها: الفقه، والأصول، والقراءات، والمنطق، والبلاغة؛ فهو عالمٌ من أبرز علماء القرن الثامن الهجري، ومُقرئٌ من أشهر القُرّاء المقرئين في العالم الإسلامي، وقد كان مفتي مدينة الخليل في فلسطين، وعالمها الذي يتوارد إليه طلبة العلم من جميع البقاع؛ للتتلمذِ عليه، والإفادة من علمه ودرسه. ومن أسباب تميّزِ الكتاب أنَّه غيرُ مطبوع، ولا توجد منه إلا نسخة فريدة، وهذا يزيدُ من قيمة تحقيق الكتاب، وأهمية دراسته، وإخراجه للدارسين والباحثين؛ ليُخدمَ بالشرح والتحليل والاستنباط والاستقراء، وكذلك دراسةُ منهج المؤلف، وقيمة إضافاته في الحقل البلاغي. ومن مزايا الكتاب إيجازه واختصاره؛ فهو مناسبٌ للحفظ كما نصَّ على ذلك المؤلِّف في مقدمة الكتاب؛ فهو كتابٌ موجزٌ، وفيه إشاراتٌ قيمةٌ، مع حاجته إلى شرحٍ وتعليق. ومن مزايا الكتاب استثمارُ المؤلّف لآراء كبار علماء البلاغة في التنظير، والتطبيق، والتفريع، والاختيارات، والترجيحات؛ فالدراسةُ تحقيقٌ لكتاب: **حُسن الصياغة في فنِّ البلاغة** للجَعبري، مع بعض التعليقات الموجزة من الباحث، والمقارنة مع بعض كتب البلاغة المعاصرة للمؤلّف حسب الحاجة. وقد اقتضت طبيعةُ البحث تقسيمه إلى مقدمةٍ، وفصلين، الأول منهما تضمّن مبحثًا لدراسة المؤلف، والآخر لدراسة الكتاب. وتضمَّن الفصل الثاني تحقيق الكتاب تحقيقًا علميًا وفقَ قواعد التحقيق عند أهل الفنِّ، مع التعليق على بعض مسائله، وذُيّل البحث بقائمةٍ للمصادر والمراجع.

الكلمات المفتاحية: حسن، الصياغة، فنُّ، البلاغة، الجعبري.

Abstract

The idea behind the study is the investigation of a valuable rhetorical book, and the motivation for the investigation of an old book, since it was from the 8th century of hijra, and the expertise of its author, and being exceptional in several Shari'ah and Arabic sciences, including: Jurisprudence, Fundamentals of Jurisprudence, Qur'an Readings, Logic, and Rhetoric. He was among the most outstanding scholars of the eighth century of hijra, and a reciter among the most popular reciters of the Islamic world, he was the Mufti of Galilee in Palestine, and its scholar that was travelled to from several places in order to learn from him and to benefit from his knowledge and class. And among the reasons why the book was outstanding is that it has never been printed, and it only has one unique manuscript, and this will add to the value of the book's investigation, and the importance of studying it, and producing it for students and researches; in order that it will be served with commentary and analysis and inference and induction, and the study of the author's methodology, and the value of his additions to the field of rhetoric. And among the distinctions of the book is being brief and succinct; it is appropriateness for memorization as stated by the author in its introduction, it is a brief book, and it includes valuable points, with its need for commentary and annotation. And among its distinctions is the author's judicious usage of the opinions of great scholars of Rhetoric in theorization, and application and branching, and choosing, and weightings. Hence, the study is the investigation of the book: **Husn Al-Siyaagah fi Fann Al-Balaagah** (Good Wording in the Art of Rhetoric) by Al-Ja'bari, with some brief commentaries from the researcher, and comparison with some books of Rhetoric contemporary with the author. The nature of the research necessitates dividing it into an introduction, and two chapters. The first: includes a topic on the study of the author, and another on the study of the book. And the second topic includes the investigation of the book scholarly based on the rules of investigation by the specialists in this field, including commentary on some of its issues, and the book was appended with bibliography.

Keywords: Good, wording, art, rhetoric, Al-Ja'buri

المقدمة

الحمدُ لله، والصلاةُ والسلامُ على رسول الله، وعلى آله وصحبه أجمعين، وبعد:

فإنَّ علم البلاغة من العلوم التي تحتاجُ إلى مزيد بحثٍ واستقراء في مؤلفاتها، ومتابعة مناهج البلاغيين، وبيان أثرهم وتأثرهم، وتقليدهم وابتكارهم؛ لأنَّ علم البلاغة من العلوم المرتبطة بحقولٍ أخرى كالتفسير، وعلوم القرآن، والنحو، والنقد، وأصول الفقه، والمنطق. وهذا يؤكدُ قيمة متابعة التأليف فيه، واستقراء مراحل استقلالية العلم، والبحث في تنوع المناهج البلاغية، والمدارس البيانية، والدوافع التي دفعت البلاغيين إلى التصنيف.

ومن القرون الهجرية التي كان التأليف البلاغيُّ فيها يعيشُ مرحلةً مختلفةً تطويلًا وإيجازًا، شرحًا وتحشيةً، مراجعةً وتعقيبًا القرنُ الثامن الهجري. وطبيعةُ المرحلة تتطلبُ من الباحثين التنقيب عن هذه التصانيف؛ لتحقيقها وإخراجها، وتناولها بالشرح والتحليل والاستنباط والاستقراء.

ويُعدُّ الإمام الجَعبري من أشهر علماء القرن الثامن الهجري؛ لتميّزه في عددٍ من العلوم الشرعية والعربية، منها: القراءات، والتجويد، والفقه، والأصول، والبلاغة. ولمؤلفاته قيمةٌ كبرى عند المختصين، وآراؤه العلمية محطُّ العناية والاهتمام بين الدارسين.

وكتاب **حُسن الصياغة في فنِّ البلاغة** من الكتب البلاغية المخطوطة التي لم تُطبع، ولا يوجد من المخطوط إلا نسخة فريدة فيما وقفتُ عليه، وفي الكتاب إضافاتٌ علميةٌ تستحقُّ الدراسة والعناية والاهتمام؛ لقيمة المؤلّف العلمية، ولأهمية مرحلة الكتاب الزمنية، ولتميّزِ الكتاب صناعةً وتنظيرًا واختيارًا وإيجازًا.

ولهذه المعطيات عزم الباحث على تحقيق الكتاب وإخراجه، مع دراسةٍ للمؤلِّف والكتاب تتسمُ بالإيجاز، وتعليقات مختصرة على الكتاب؛ لإمداد المكتبة البلاغية بهذا الكتاب المهم، ولإتاحته للباحثين إفادةً ودراسةً وتعقيبًا وتعليقًا.

أسباب اختيار الموضوع:

أولًا: مكانة المؤلف الإمام الجعبري العلمية، وتنوعه المعرفي، وإضافاته القيمة، وتفننه في عددٍ من العلوم الشرعية والعربية.

ثانيًا: القيمة العلمية لعصر المؤلف، وهو القرن الثامن الهجري؛ فهو من القرون التي امتازت بالتصانيف البلاغية، وتنوع التوجهات التأليفية، وتباين المدارس العلمية.

ثالثًا: أنَّ الكتاب المحقّق لم يُسبق له الطباعة، وليس منه إلا نسخة فريدة مخطوطة؛ فهو بحكم المفقود عند أهل التخصص. وهذا من الأسباب التي دفعت الباحث إلى خوض غمار تحقيق الكتاب ودراسته.

رابعًا: قيمة الكتاب العلمية رغم إيجازه واختصاره؛ لثراء مادته العلمية، وتنوع مصادره.

أهداف البحث:

أولًا: إخراج كتاب **حسن الصياغة في فنِّ البلاغة** إخراجًا دقيقًا، وتحقيقًا موضوعيًّا وفقَ قواعد التحقيق المعتمدة عند أهل الفنِّ.

ثانيًا: خدمة النصِّ بالتعليق والإيضاح على وجه الإجمال والإيجاز؛ لفكِّ المغلق، وإيضاح المبهم.

ثالثًا: التعريف الموجز بالمؤلف، مع بيان شيءٍ من سيرته بإيجاز؛ لأهمية ذلك في فنِّ التحقيق.

رابعًا: التعريف بالمخطوط، وبيان نسبة الكتاب للمؤلف، والقيمة العلمية له.

خامسًا: تتبعُ مصادر المؤلف في كتابه؛ لبيان قيمة الكتاب، ومنطلقاته العلمية والمنهجية.

الدراسات السابقة:

بعد البحث والاستقصاء والاستفسار من مراكز الدراسات العلمية، والجامعات، وسؤال المختصين لم أجد من سُبق له تحقيق هذا الكتاب[1].

---

(١) تواصلَ الباحث مع مركز الملك فيصل، ومكتبة الملك فهد الوطنية، وأُفيد بعدم تحقيق الكتاب. ولدى الباحث خطاباتٌ رسميةٌ بهذا الشأن؛ للتأكيد أنه الإخراجُ الأولُ لهذا الكتاب الفريد.

خطة البحث:

يتكون البحث من مقدمةٍ، وفصلين، وقائمةٍ بالمصادر والمراجع، على النحو الآتي:

- ❖ **المقدمة:** وتتناول فكرة الدراسة وأهميتها، وأسباب اختيار الموضوع، وأهداف البحث، ومنهج الدراسة، والدراسات السابقة، وخطة البحث وهيكلته.
- ❖ **الفصل الأول: دراسةٌ موجزةٌ للمؤلّف والكتاب، فيه مبحثان.**
- ❖ **المبحث الأول:** دراسةُ المؤلف الإمام الجعبري، وفيه:
- ❖ اسمه، ونسبه، وكنيته، ومولده.
- ❖ شيوخه.
- ❖ تلاميذه.
- ❖ آثاره العلمية.
- ❖ ثناءُ العلماء عليه.
- ❖ وفاته.
- ❖ **المبحث الثاني:** دراسة الكتاب (حُسن الصياغة في فنِّ البلاغة)، وفيه:
- ❖ تحقيق عنوان الكتاب، وتوثيق نسبته لمؤلّفه.
- ❖ مصادر المؤلّف في كتابه.
- ❖ قيمة الكتاب العلمية.
- ❖ وصف النسخة الخطية، مع نماذج منها.
- ❖ **الفصل الثاني:** النصُّ المحقّق.
- ❖ قائمة المصادر والمراجع.

منهج البحث:

أولًا: قسم الدراسة: سيكون منهج الدراسة المنهج الوصفي، مع الإفادة من المنهج التاريخي.

ثانيًا: قسم التحقيق: منهج الباحث على النحو الآتي:

١ــ نسخُ الكتاب وفق قواعد الإملاء الحديثة، مع الالتزام بعلامات الترقيم وذلك

اعتمادًا على نسخة الكتاب الفريدة (نسخة جامعة طهران الإيرانية).

٢ــ توثيقُ النصوص والأقوال من مصادرها الأصيلة.

٣ــ التعليق في الحاشية على ما يحتاجُ إلى تعليق، مع مراعاة طبيعة الأبحاث العلمية المحكمة من ناحية الالتزام بالإيجاز(١).

٤ــ شرحُ الكلمات الغريبة، والمصطلحات الواردة في الكتاب التي تحتاجُ إلى مزيد إيضاح.

(١) ينوي الباحث — إن شاء الله - شرح الكتاب شرحًا يوضّح العبارة، ويبيّن المغلق، ويربط المباحث بعضها ببعض، مع الاستشهاد والتمثيل، والإفادة من الكتاب الأصل: رسم البراعم في علم البلاغة.

الفصل الأول: دراسةٌ موجزةٌ للمؤلف والكتاب:

المبحث الأول: دراسةُ المؤلف الإمام الجعبري [1]:

١ـ اسمه، ونسبه، وكنيته، ومولده:

هو الإمام برهان الدين[2] إبراهيم بن عمر بن إبراهيم بن خليل الرّبعي الجعبريّ الخليليّ السلفيّ[3]، يُكنى أبو محمد، وقيل: أبو إسحاق، ولد في حدود سنة (٦٤٠هـ) في قلعة جعبر.

٢ـ شيوخه:

تلقّى الجعبري عن جملةٍ من أهل العلم في شتى الفنون والمعارف، ورحل لتلقي

(١) تُنظر ترجمته في: الذهبي، محمد بن أحمد، **"معرفة القرّاء الكبار على الطبقات والأعصار"**، تحقيق: بشار عواد وشعيب الأرناؤوط وصالح عباس، (ط١، بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٤٠٤هـ)، (٢: ٧٤٣)، صلاح الدين، محمد بن شاكر، **"فوات الوفيات"**، تحقيق: إحسان عباس، (ط١، بيروت: دار صادر، ١٩٧٣م)، (١: ٣٩). اليافعي، عبد الله بن أسعد، **"مرآة الجنان وعبرة اليقظان في معرفة ما يعتبر من حوادث الزمان"**، وضع حواشيه: خليل المنصور، (ط١، دار الكتب العلمية، بيروت: ١٤١٧هـ/١٩٩٧م)، (٤: ٢١٤)، ابن كثير، إسماعيل بن عمر، **"البداية والنهاية"**، تحقيق: عبد الله التركي، (ط١، الجيزة: دار هجر، ١٤١٨هـ/١٩٩٧م)، (١٨: ٣٥٠)، الجزري، محمد بن محمد، **"غاية النهاية في طبقات القراء"**، تحقيق: ج. برجستراسر، (القاهرة: مكتبة ابن تيمية، ١٣٥١هـ)، (١: ٢١)، العسقلاني، أحمد بن علي ابن حجر، **"الدرر الكامنة في أعيان المئة الثامنة"**، تحقيق: محمد عبد المعيد ضان. (ط٢، الهند: مجلس دائرة المعارف العثمانية، ١٣٩٢هـ/١٩٧٢م)، (١: ٥٥)، ابن العماد، عبد الحي بن أحمد، **"شذرات الذهب في أخبار من ذهب"**، تحقيق: محمود الأرناؤوط، (ط١، دار ابن كثير، ١٤٠٦هـ/١٩٨٦م)، (٨: ١٧١).

(٢) وقيل: تقي الدّين. ينظر: العسقلاني، **"الدرر الكامنة في أعيان المئة الثامنة"**، (١: ٥٥).

(٣) كذا نسبه ابن الجزري، قال: "السلفي: بفتحتين؛ نسبةً إلى طريق السلف". ينظر: ابن الجزري، **"غاية النهاية في طبقات القرّاء"**، (١: ٢١).

العلم في بعض الأقطار، وقد صنّف مصنفًا في ذكر شيوخه، سماه: "عوالي مشيخة برهان الدين الجعبري"، ومن أبرز مَن أخذ عنهم:

١-إبراهيم بن محمود البغدادي، أبو إسحاق، المتوفّى سنة (٦٤٨هـ)(١).

٢-يوسف بن خليل الدمشقي، أبو الحجاج، المتوفّى سنة (٦٤٨هـ)(٢).

٣-علي بن عثمان الوجوهي، أبو الحسن، المتوفّى سنة (٦٧٢هـ)(٣).

٤-عبد الصمد بن أحمد البغدادي، أبو أحمد، المتوفّى سنة (٦٧٦هـ)(٤).

٥-عبد الله بن إبراهيم الجزري، أبو محمد، المتوفَّى سنة (٦٧٩هـ)(٥).

٣_ تلاميذه:

اكتسب الجَعبري مكانةً علميةً عاليةً، فتصدّر للتدريس والإقراء في مدينة الخليل

---

(١) هو: إبراهيم بن محمود بن سالم بن مهدي، أبو محمد وأبو إسحاق، الأزجي، البغدادي، يُعرف بابن الخير الحنبلي، توفي سنة (٦٤٨هـ). ينظر: ابن الجزري، "**غاية النهاية في طبقات القراء**"، (١: ٢٧).

(٢) هو: يوسف بن خليل بن عبد الله، الدمشقي، أبو الحجاج، محدّث حلب، وتخرج بالحافظ عبد الغني، وشيوخه نحو: خمس مئة نفس، توفي سنة (٦٤٨هـ). ينظر: السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر، "**طبقات الحفاظ**"، (ط١، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤٠٣هـ)، ص٤٥٥.

(٣) هو: علي بن عثمان بن محمود، أبو الحسن، البغدادي، الوجوهي، أخذ عن: الفخر الموصلي، توفي سنة (٦٧٢هـ). ينظر: الذهبي، "**معرفة القراء الكبار على الطبقات والأعصار**"، (٣: ١٣٤٤). ابن الجزري، "**غاية النهاية في طبقات القراء**"، (١: ٥٥٦).

(٤) هو: عبد الصمد بن أحمد بن عبد القادر بن أبي الجيش، أبو أحمد، البغدادي، أخذ عن: الفخر الموصلي، وعبد العزيز الناقد، وغيرهما، توفي سنة (٦٧٦هـ). ينظر: الذهبي، "**معرفة القراء الكبار على الطبقات والأعصار**"، (٢: ٦٦٥). ابن الجزري، "**غاية النهاية في طبقات القراء**"، (١: ٣٨٨).

(٥) هو: عبد الله بن محمد بن محمود، أبو محمد، الجزري، أخذ عن: علي بن مفلح، وأبي عمرو بن الحاجب، وغيرهما، توفي سنة (٦٧٩هـ). ينظر: ابن الجزري، "**غاية النهاية في طبقات القراء**"، (١: ٤٠٣). ابن العماد، "**شذرات الذهب في أخبار من ذهب**"، (٧: ٦٣٤).

زمنًا طويلًا بعد استقراره فيها، وقد وفد إليه جمعٌ من طلبة العلم يأخذون منه، وينهلون من معارفه، ومن أشهر تلاميذه:

١- محمد بن أحمد الذَّهبيُّ، أبو عبد الله، المتوفّى سنة (٧٤٨هـ)[١].

٢- محمد بن جابر الوادي آشي، أبو عبد الله، المتوفّى سنة (٧٤٩هـ)[٢].

٣- أبو بكر بن أيدغدي، الشهير بابن الجندي، المتوفّى سنة (٧٦٢هـ)[٣].

٤- محمد بن علي بن اللبان، أبو المعالي، المتوفّى سنة (٧٦٧هـ)[٤].

٥- إبراهيم بن عثمان البعلبكيُّ، أبو العبَّاس، المتوفّى سنة (٧٤٠هـ)[٥].

٤_ مؤلّفاته:

خلّف الجَعبري إرثًا علميًّا كبيرًا، يليق بمكانته العلمية التي تبوّأها بين علماء عصره، وقد صنَّف كتابًا ذكر فيه مؤلَّفاته حتَّى سنة (٧٢٥هـ)، بلغ فيها عدد

---

(١) هو: محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز، شمس الدين، أبو عبد الله، الذهبي، قرأ على: الفاضلي، وطلحة الدمياطي، من مؤلفاته: **معرفة القراء الكبار، وسير أعلام النبلاء**، توفي سنة (٧٤٨هـ). ينظر: ابن الجزري، "**غاية النهاية في طبقات القراء**"، (٢: ٧١). ابن حجر العسقلاني، "**الدرر الكامنة في أعيان المئة الثامنة**"، (٥: ٦٦).

(٢) هو: محمد بن جابر محمد، القيسي، الوادي آشي، أبو عبد الله، أخذ عن: عيسى حماد، وأحمد بن موسى البطراني، وغيرهما، توفي سنة (٧٤٩هـ). ينظر: الذهبي، "**معرفة القراء الكبار على الطبقات والأعصار**"، (٣: ١٤٩٦). ابن الجزري، "**غاية النهاية في طبقات القراء**"، (٢: ١٠٦).

(٣) هو: أبو بكر بن أيدغدي بن عبد الله الشمسي الشهير بابن الجندي، شيخ مشايخ القراء بمصر، قرأ على التقي الصائغ، والعشر على إبراهيم بن عمر الجعبري، والثمان على أبي حيان، توفي سنة (٧٦٩هـ). ينظر: ابن الجزري، "**غاية النهاية في طبقات القراء**"، (١: ١٨٠). ابن حجر العسقلاني، "**الدرر الكامنة في أعيان المئة الثامنة**"، (١: ٥٢٧).

(٤) هو: محمد بن أحمد بن علي، أبو المعالي، الدمشقي، أخذ عن: ابن نحلة، وابن بضخان، وغيرهما، توفي سنة (٧٦٧هـ). ينظر: ابن الجزري، "**غاية النهاية في طبقات القراء**"، (٢: ٧٢).

(٥) هو: إبراهيم بن عثمان بن كامل، البعلبكي، أخذ عن: الموفق النصيبي أيضًا، وبقي إلى بعد (٧٤٠هـ). ينظر: الذهبي، "**معرفة القراء الكبار على الطبقات والأعصار**"، (٣: ١٥٢٣). ابن الجزري، "**غاية النهاية في طبقات القراء**"، (١: ١٩).

المصنَّفات ما ينيف على مئة مصنَّف، فقال في آخر الكتاب: "ومجموع الكلِّ أصلًا وفرعًا، نظمًا ونثرًا، نيِّفٌ ومئة تصنيف، وهذا ما فتح الله تعالى عليَّ من تأليف العلوم الشَّرعيَّة إلى آخر سنة خمس وعشرين وسبع مئة"(١)، ومن أبرزها:

١-روضة الطَّرائف في رسم المصاحف.

٢- كنز المعاني في شرح حرز الأماني.

٣- حُسن المدد في معرفة فنّ العدد.

٤- وصف الاهتداء في الوقف والابتداء.

٥- خلاصة الأبحاث في شرح نهج القراءات الثَّلاث.

٦- الإجزاء في معرفة الأجزاء.

٧-حسنُ الصّياغة في فنّ البلاغة(٢).

٨- رسمُ البراعة في علم البلاغة(٣).

٥_ ثناء العلماء عليه:

حظي الجَعبري بمكانةٍ علميةٍ واسعةٍ عند أهل العلم، وقد ساعده على ذلك تصدّره للتدريس في مدينة الخليل مدةً طويلة، وكذا كثرة مؤلّفاته التي راجت ولاقت استحسانًا عند روّاد العلم والمعرفة، وقد احتفتْ كتب التراجم بالثناء عليه، فمن ذلك:

١-قال الوادي آشي: "الشَّيخ الفقيه المقرئ الخطيب قاضي بلد الخليل، عليه وعلى

---

(١) إبراهيم بن عمر الجعبري، "**الهبات الهنيَّات في المصنَّفات الجعبريَّات**"، تحقيق: جمال السيد الشايب، (ط١، القاهرة: مكتبة السنة، ١٤٢٥هـ/٢٠٠٤م)، ص٤٤.

(٢) وهو الكتاب الذي بين أيدينا، وله قيمةٌ علميةٌ تتمثّل في تقدم زمنه، وبلاغة إيجازه، وإفادته من العلوم الأخرى تنظيرًا وتطبيقًا.

(٣) وهو الكتاب الأصل الذي اختصره المؤلّف في كتابه: حسن الصياغة في فن البلاغة. وهو مخطوط، غير مطبوع. تتوفر نسخة منه لدى الباحث. ويمتاز بكثرة الشواهد القرآنية والشعرية في كلّ المباحث البلاغية التي تناولها في كتابه، كما أنَّه استثمر آراء كبار علماء البلاغة في تقريراته واختياراته. وهو جديرٌ بأن ينبري له أحد الباحثين تحقيقًا ودراسةً.

نبيِّنا أفضل الصَّلاة والسَّلام"[١].

٢– وقال تاج الدِّين السُّبكيُّ[٢]: "كان فقيهًا، مقرئًا، متفنِّنًا، له التَّصانيف المفيدة في القراءات، والمعرفة بالحديث وأسماء الرِّجال"[٣].

٣– وقال الصَّفديُّ[٤]: "كان ذا وجهٍ نيِّر، وخُلُق خيِّر، وشيبةٌ نوَّرها الإسلام، وحَبَّرها خدمة العِلْم الشَّريف بالأقلام، ولعبارته رونق وحلاوة، وعلى إشارته وحركاته طلاوة"[٥].

٦_ وفاته:

توفي الجَعبري يوم الأحد الخامس من شهر رمضان سنة (٧٣٢هـ)، عن اثنين وتسعين عامًا، ودُفن في مدينة الخليل بفلسطين –رحمه الله وغفر له–.

---

(١) آشي، محمد بن جابر الوادي، "**برنامج الوادي آشي**"، تحقيق: محمد محفوظ، (ط١، بيروت: دار المغرب الإسلامي، ١٤٠٠هـ/١٩٨٠م)، ص٤٧.

(٢) هو: عبد الوهاب بن علي بن عبد الكافي، تاج الدين، أبو نصر، السبكي، الشافعي، عني بالرواية، وسمع من: المزي، وأثير الدين أبي حيان، وغيرهما، من مؤلفاته: الطبقات الكبرى، وشرح مختصر ابن الحاجب، توفي سنة (٧٧١هـ). ينظر: **الدرر الكامنة**، (٣: ٢٣٢). الحنفي، يوسف بن تَغرِي بَرْدي، "**المنهل الصافي والمستوفى بعد الوافي**"، حققه: محمد محمد أمين، (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب)، (٧: ٣٨٥).

(٣) السبكي، عبد الوهاب بن تقي الدين، "**طبقات الشافعية الكبرى**"، تحقيق: محمود الطناحي وعبد الفتاح الحلو، (الجيزة: ط٢، دار هجر، ١٤١٣هـ)، (٩: ٣٩٩).

(٤) هو: خليل بن أيبك بن عبد الله، صَلَاح الدّين، الصَّفَدِي، ولد سنة (٦٩٦هـ)، أخذ عن: الشهاب محمود، وابن سيد النَّاس، وسمع بمصر من: يونس الدبوسي، وغيرهم، من مصنفاته: الوافي بالوفيات، وأعوان النَّصْر في أعيان العصر، وغيرهما، توفي سنة (٧٦٤هـ). ينظر: السبكي، "**طبقات الشافعية الكبرى**"، (١٠: ٥). محمد بن علي الشوكاني، "**البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع**"، (بيروت: دار المعرفة)، (١: ٢٤٣).

(٥) صلاح الدين خليل الصفدي، "**أعيان العصر وأعوان النصر**"، تحقيق: علي أبو زيد ونبيل أبو عشمة ومحمد موعد ومحمود سالم، (ط١، بيروت: دار الفكر، ١٤١٨هـ/١٩٩٨م)، (١: ١٠٣).

المبحث الثاني: دراسة الكتاب

١_ تحقيق عنوان الكتاب، وتوثيق نسبته لمؤلفه:

جاء على غلاف النسخة الخطية عنوان الكتاب، وكذلك ذكره المؤلف في مقدمته، فقال: " وبعد: فلمَّا منّ الله تعالى بإكمال رسم البراعة في علم البلاغة، وكنت بالغثُ في بسطه؛ ليُفهم، شفعته بحسن الصياغة في فنّ البلاغة؛ ليُحفظ"(١).

وأمّا إثبات نسبة الكتاب لمؤلّفه فصريحٌ من وجهين:

الأول: ما جاء على غلاف النسخة الخطية، وهو: "كتاب حُسْن الصِّياغة في فَنِّ البلاغة: تأليف الشيخ الإمام العالم العامل الكامل برهان الملّة والدّين أبي محمد ابن الشيخ الإمام سراج الدّين أبي حفص عمر بن إبراهيم الجعبري–برّد الله مضجعه– ".

الثاني: أنّ الجعبري ذكر **حسن الصياغة في فنِّ البلاغة** ضمن مؤلفاته التي عدّها في كتابه الهبات الهنيّات في المصنّفات الجعبريات(٢)، وهذا دليلٌ كافٍ على إثبات نسبة الكتاب لمؤلفه.

٢_ مصادر المؤلف في كتابه:

اعتمد الجعبري في كتابه حسن الصياغة في فنِّ البلاغة على الأصل الذي اختصره منه، وهو كتاب رسم البراعة في علم البلاغة؛ لكنّه ذكر بعض المصادر في تضاعيف كتابه، إمّا بتسمية الكتاب، وإمّا بذكر مؤلفه فقط، وهي:

١–الكتاب، لعمرو بن عثمان بن قنبر، المعروف بسيبويه، المتوفّى سنة (١٨٠هـ).

٢–معاني القرآن، ليحيى بن زياد بن عبد الله الفراء، المتوفّى سنة (٢٠٧هـ).

٣–الخصائص، لعثمان بن جنّي الموصلي، المتوفّى سنة (٣٩٢هـ).

٤–سقْط الزّند، لأحمد بن عبد الله بن سليمان المعري، المتوفّى سنة (٤٤٩هـ).

---

(١) الجعبري، "**حسن الصياغة في فنّ البلاغة**"، (١/أ).

(٢) ينظر: الجعبري، "**الهبات الهنيّات في المصنّفات الجعبريات**"، ص٢٨.

٥–دلائل الإعجاز، لعبد القاهر بن عبد الرحمن الجرجانيّ، المتوفّى سنة (٤٧١هـ).

٦–أسرار البلاغة، لعبد القاهر الجرجاني.

٧–الكشّاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، لمحمود بن عمر الزمخشري، المتوفّى سنة (٥٣٨هـ).

٨–مفتاح العلوم، ليوسف بن أبي بكر بن محمد السّكاكي، المتوفّى سنة (٦٢٦هـ).

٩–مفتاح المفتاح، لمحمود بن مسعود الشيرازي، المتوفّى سنة (٧١٠هـ).

١٠–الإيضاح في علوم البلاغة، لمحمد بن عبد الرحمن بن عمر، المعروف بالخطيب القزويني، المتوفّى سنة (٧٣٩هـ).

١١–التلخيص في علوم البلاغة، للخطيب القزويني[١].

٣_ قيمة الكتاب العلمية:

أولًا: مكانة الجَعبري العلمية المتميزة، ومؤلفاته العميقة المتداولة بين الباحثين والدارسين.

ثانيًا: إيجاز الكتاب واختصاره، وهذا يحقّقُ الهدف المنشود عند المؤلف في تسهيل حفظه، وتيسير ضبطه.

ثالثًا: تميّز القرن الثامن الهجري في التأليف والتصنيف في كتب البلاغة؛ فهو من مصادر القوة للكتاب؛ لمعاصرته عدد من كبار البلاغيين، وإفادته من تصانيفهم.

رابعًا: استثمار علم القراءات والتجويد في بيان المباحث البلاغية. وهذا ظهر على عبارات المؤلّف ومصطلحاته واختياراته.

خامسًا: استثمار علم أصول الفقه في بيان المباحث البلاغية. وهذا ظهر على عبارات المؤلّف ومصطلحاته واختياراته.

سادسًا: استثمار علم المنطق في بيان المباحث البلاغية. وهذا ظهر على عبارات

(١) مصادر المؤلف تدلُّ على عمق الكتاب؛ لأنَّها مصادر أصيلة في اللغة والبلاغة والنقد، وهي مصادر مؤسسة في علوم العربية.

المؤلّف ومصطلحاته واختياراته.

سابعًا: تنوع مصادر المؤلف في كتابه، ورجوعه إلى مصادر أصيلةٍ في علم البلاغة كعبد القاهر الجرجاني، والسكاكي، والقزويني.

ثامنًا: تفرّدهُ بمنهج خالف فيه علماء البلاغة مخالفةً نسبية؛ لاختلاف المنطلقات، وأثر تفننه على مؤلّفه.

٤_ أبرز المآخذ على الكتاب:

أولًا: غياب الشواهد القرآنية والشعرية في الكتاب غيابًا ملحوظًا، وهذا مؤثر في الدرس البلاغي على الجانبين: التنظيري والتذوقي.

ثانيًا: استغلاق العبارة في بعض المواضع، وصعوبة الوصول إلى المعنى المراد؛ لحرص المؤلف على الإيجاز والاختصار.

ثالثًا: ورود أسماء علماء بعد بعض الاختيارات دون ربط ذلك في السياق الوارد فيه، مما كلّف المحقق جهدًا كبيرًا في معرفة سبب إيراد اسم العالم في هذا السياق.

رابعًا: الانتقال من البلاغة إلى بعض العلوم الأخرى دون الحاجة إلى ذلك كانتقال المؤلف في حديثه عن الخبر عند البلاغيين إلى تقسيمه عند المحدثين إلى صحيح وضعيف.

٥_ وصف النسخة الخطية، مع نماذج منها:

يوجد من الكتاب نسخة خطية فريدة، تحتفظ بها المكتبة المركزية في جامعة طهران الإيرانية، تحت رقم: (٧٠٤٧/ ١)، تقع في (١٧) لوحة، في كلِّ لوحةٍ صفحتان، ويبلغ عدد الأسطر في كل لوحة: ١٨ سطرًا تقريبًا، والنسخة ضمن مجموع، من ورقة (١ب- ١٧أ)، كُتبت في القرن الثامن الهجري تقديرًا في أوائل جمادى الآخرة بمدينة الخليل في فلسطين. والمخطوط كُتب بخطٍ مشرقي، وناسخه هو فخر الدين ابن نظام الدين الحسيني الجرجاني.

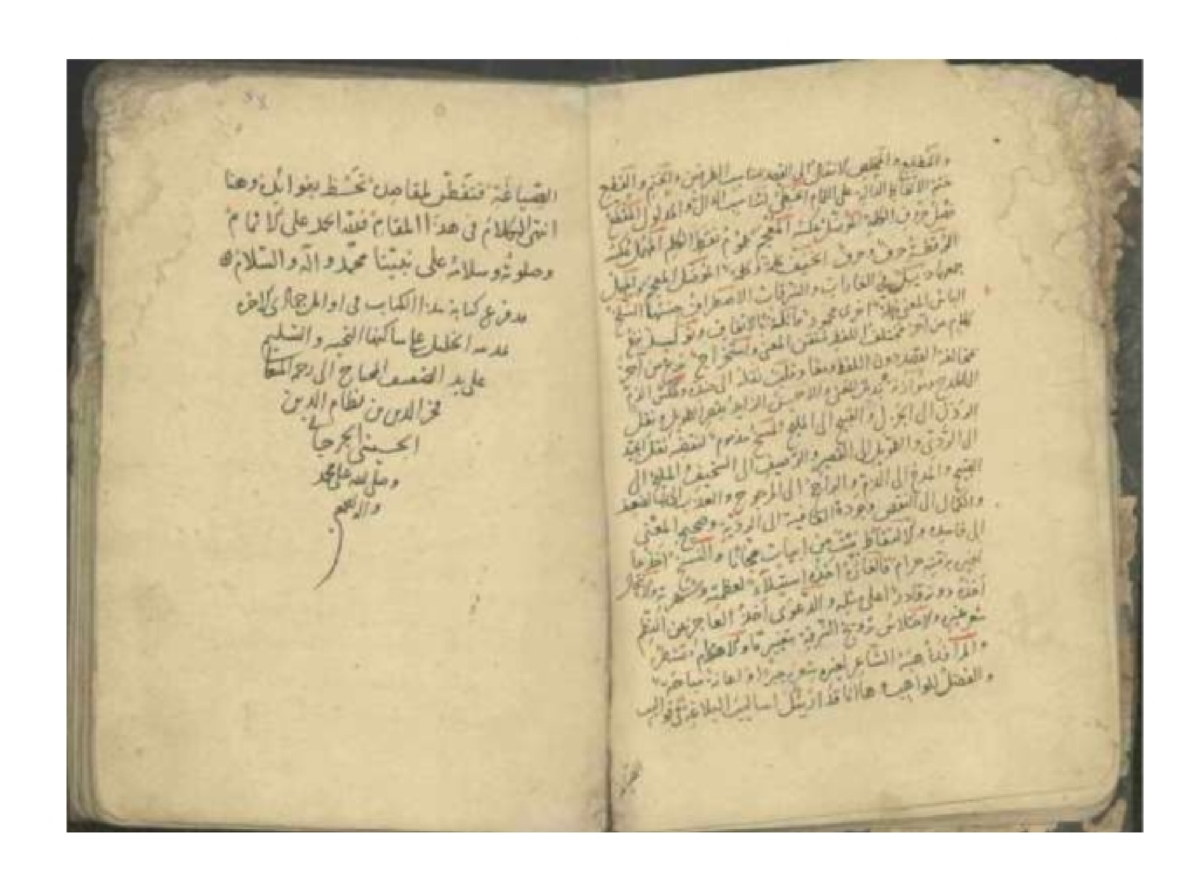
النموذج الأول



النموذج الثاني



النموذج الثالث



الفصل الثاني: النصُّ المحقّق

/[١/ب] بسم الله الرحمن الرحيم

اللهمَّ حمدًا على إعلامنا البيان[١]، وإلهامنا التبيان، وصلواتُهُ وسلامُهُ على محمد المرسل لتكمُل الأديان، المفضَّلُ بإعجازِ القرآن، وعلى آلهِ وصحبهِ، وتابعيهم بإحسان ما أضاء القمران، **وبعد:**

فلمَّا منَّ الله تعالى بإكمال **رسم البراعة في علم البلاغة**[٢]، وكنتُ بالغتُ في بسطه ليُفهَم[٣]، شفعته **بحُسنِ الصِّياغة في فنِّ البلاغة** ليُحفَظ[٤]، ومن ثَمَّ اجتهدتُ في اختصارِهِ، نائيًا عن تكراره، جامعًا لفوائده، مُجرِّدًا عن شواهده[٥]، على سَننه في الترتيب والتهذيب[٦]، وعلى الله توكلتُ، وإليه أنيب.

الفصاحةُ لغةً: الخلوصُ من **الشوائب**[٧]. **والبلاغة:** الوصولُ إلى القصد.

---

(١) هذا اجتهادٌ من المؤلِّف في أن تكون المقدمةُ مناسبةً للعلم الذي يتحدث عنه؛ فذكر البيان والتبيان؛ لمناسبتهما لعلم البلاغة. ويجري هذا في مقدماته لعلوم البلاغة الثلاثة في كتابنا هذا: المعاني والبيان والبديع.

(٢) هذا الكتاب هو الأصل، وهو مخطوطٌ إلى الآن، وكتابنا الذي بين أيدينا هو مختصره.

(٣) وذلك بكثرة الشواهد القرآنية والشعرية، والإطناب في ذكر الأمثلة، مع الشرح والإيضاح.

(٤) لذلك جاء الكتاب موجزًا مختصرًا؛ ليسهل حفظه واستظهاره. وهذا منهجٌ معروفٌ عند علماء الشريعة والعربية؛ فالمتون والمختصرات لحفظها وضبطها، واستحضارها عند التدريس والمناقشة.

(٥) امتاز كتابه الأصل **رسم البراعة في علم البلاغة** بكثرة الشواهد القرآنية والشعرية كثرةً لافتةً للانتباه، أمَّا كتابنا **حسن الصياغة في فنِّ البلاغة** فقد جرّدهُ المؤلِّفُ من الشواهد تجريدًا تامًّا؛ للإيجاز والاختصار.

(٦) هذا منهج المؤلف في كتابنا، ويتمثَّلُ في الآتي: الاختصار، الابتعاد عن التكرار، تجريد الكتاب من الأدلة والشواهد الواردة في الأصل.

(٧) عادةُ البلاغيين ابتداء مصنفاتهم البلاغية بالحديث عن الفصاحة والبلاغة، والعيوب المخلة بهما. ويتأكدُ هذا المنهج عند مدرسة السكاكي. ينظر مثلًا: محمد بن عبد الرحمن الخطيب القزويني، "**التلخيص في علوم البلاغة**"، ضبطه وشرحه: عبد الرحمن البرقوقي، (ط١، =

والكلمةُ الفصيحةُ العربيةُ: متناسبةُ المادةِ المشهورةِ،[1] القياسيةِ[2]، أو ولذّةُ السمع[3][4]. **والكلامُ**: فصاحةٌ جُزئيةٌ، وتناسبهما، والتأليف[5]، والظهور[6][7]. **والمتكلِّمُ**[8]: ملَكتُهُ إيَّاها[9]، وصحةُ أدواته[10]؛ فانفردت عن البلاغة بالأول[11]. **وعلمُ الأدب**: مُعرِّفُ سمْتِ كلامِ العرب. فمُعرِّفُ التركيب الأول: علمُ الاشتقاقِ الكبير، والنزع منه لمعنًى نسبًا: الصغيرُ، وتعديتُها: المقاييسُ[12]، وكيفيةُ اللفظ بها:

=

القاهرة: دار الفكر العربي، ١٩٠٤م)، ص ٢٤.

(١) وعكسُ هذا الشرط الغرابة، وهي التي نصَّ عليه البلاغيون في مصنفاتهم. ينظر: جلال الدين محمد بن عبد الرحمن الخطيب القزويني، "**الإيضاح في علوم البلاغة**"، شرح وتحقيق: محمد عبد المنعم خفاجي، (ط١، الرياض: مكتبة المعارف، ١٤٢٦هـ/٢٠٠٦م)، ص ١١.

(٢) وعكسُ هذا الشرط مخالفة القياس، وهو الذي نصَّ عليه البلاغيون في مصنفاتهم. ينظر: القزويني، "**الإيضاح**"، ص ١١.

(٣) وعكسُ هذا الشرط الكراهة في السمع، وهي التي نصَّ عليها البلاغيون في مصنفاتهم. ينظر: القزويني، "**الإيضاح**"، ص ١٣.

(٤) هذه شروط الكلمة الفصيحة، وعكسها العيوب المخلة بفصاحة الكلمة. وقد خالف المؤلِّفُ البلاغيين بعدم ذكر العيوب، إنَّما ذَكرَ الشروط، وفي الأصل مثَّل للكلمات التي تخالف هذه الشروط المعتبرة. ينظر: الجَعبري، "**رسم البراعة في علم البلاغة**"، (٢/ب).

(٥) وعكس هذا الشرط ضعف التأليف، وهو الذي نصَّ عليه البلاغيون في مصنفاتهم. ينظر: القزويني، "**الإيضاح**"، ص ١٣.

(٦) وعكس هذا الشرط التعقيد، وهو الذي نصَّ عليه البلاغيون في مصنفاتهم. ينظر: القزويني، "**الإيضاح**"، ص ١٣.

(٧) هنا شروط الكلام الفصيح، وعكسها العيوب المخلة بفصاحة الكلام؛ فالكلام الذي يخالف أحد هذه الشروط لا يُعدُّ فصيحًا حسب رأي الجَعبري.

(٨) أي: المتكلم الفصيح.

(٩) أي: الفصاحة. والمؤلِّفُ يسير على طريقة البلاغيين في بيان فصاحة المتكلم بعد الحديث عن الفصاحة والبلاغة من حيث التعريف، والعيوب المخلّة بهما.

(١٠) أي: أدوات المتكلم الفصيح.

(١١) أي: الفصاحة.

(١٢) أي: المقاييس الصرفية.

الأبنيةُ[1]، وفهم معناها اللفظي: اللغةُ، وأحوالُ أبنيتها: التصريفُ، وما لآخرها للمعنى الناشئ عن التركيب الإسنادي: النحو، وصحيح الشِّعْر ومكسورُه: العَروضُ، ومقاطعُه: القوافي، ومطابقةُ فصيحة الحال، وما يستلزمه من الظهور، ويتبعه من التحسين: علمُ البلاغةِ[2]، وموضوعُها التراكيبُ[3]؛ فلكلٍّ مقامٍ مقالٌ، ولكلٍّ مخاطبٍ حالٌ باعتبار المراتب والعوارض، فربما ركَّ البليغُ، وتنافرت النسبتان، ويعلو إلى الإعجاز[4] وما يليه، ويسفُلُ إلى حدٍّ لو نزل ركَّ، وبينهما رُتبٌ تتفاوت في الإنشاء.

وبدأتُ بالعامِّ والشرطية، /[٢/أ] فبالخاصِّ والمشروطية، وشبهُ المركَّب، فبالعرضي لتبعيَّته[5].

النوع الأول: علم المعاني

علم المعاني: علمٌ يُفيدُ معرفةَ خواصِّ تراكيب الكلام المطابق لمقتضى الحال بالتتبُّع[6][7]، وانحصر في ثمانيةٍ: خبرٌ، فإسنادٌ[8]، ومُسنَدٌ إليه[9]، وبه[10]، والفعليُّ

(١) أي: أبنية التصريف.

(٢) وهو العلمُ المقصودُ من هذا التأليف، وذكرُ المؤلف لعلوم العربية؛ لارتباط بعضها ببعض.

(٣) وهنا يبيِّنُ المؤلف التدرج في العلوم العربية من الأدب، إلى الصرف، إلى النحو، إلى الشعر، إلى البلاغة. وهذا يبيِّنُ ترابط علوم العربية وتعاضدها؛ لتحقيق الغاية المنشودة من تحصيلها.

(٤) والإعجاز أعلى درجات البلاغة والفصاحة عند البلاغيين. ومراد المؤلف أنَّ للبلاغة درجات، وللفصاحة مراتب تتفاوت حسب المتكلم، وطبيعة الكلام وبيانه.

(٥) هذه خطة فصول الكتاب كما يرسمها المؤلف قبل البدء بعلوم البلاغة الثلاثة، وما يتبعها من مباحث متعلقةٍ بها.

(٦) تعريف علم المعاني عند الجعبري.

(٧) التتبع ليس بعلم، ولا صادقٌ عليه ذلك؛ فلا يصحُّ شيءٌ من العلوم به. ينظر: الخطيب القزويني، "**الإيضاح**"، ص ٢٢.

(٨) أحوال الإسناد الخبري.

(٩) أحوال المسند إليه.

(١٠) أحوال المسند.

يتعلَّق بحصرٍ(١)، ودونه(٢)، أو إنشاءٌ متنوِّع(٣)، والجُمَل متناسبةٌ ومتباينةٌ(٤)، والبليغُ بزيادة، ودونها(٥)(٦).

الخبرُ ضروريٌّ أو نظري كلامٌ بنسبةٍ خارجيَّةٍ، وتُجوِّز بتسمية أحد جُزئيه به(٧)، صدقٌ إن طابقَ الواقعَ، وإلَّا كذبٌ(٨)، أو مطابقُ اعتقاد المخبِر أو ظنِّه وعدمه(٩)، وصحيحٌ نقلُ العدل الضابط بلا قادحٍ، وإلا ضعيفٌ(١٠).

الإسنادُ الخبري: ومحذوفه أعمُّ من الإخبار، والخبرُ ملزومٌ للحُكْم، وهو لازمُه، غير مساوٍ وإن قصد المخبرُ إفادةَ المخاطَب، جاهلَ الحكم؛ ففائدتُه(١١). وإعلامه بعلمه فلازمه(١٢)، وتمتنع تلك بدون ذي بلا عكسٍ(١٣)، فإن خاطب خاليًا كفى

(١) أحوال متعلقات الفعل.

(٢) القصر.

(٣) الإنشاء. ويعني بالمتنوع: النداء، والاستفهام، والأمر، والنهي، والتمني.

(٤) الوصل والفصل. ومما يُميِّز الجَعبري في مؤلفه ألفاظه الخاصة، وتعبيراته المختلفة عن المتداول عند البلاغيين. وهذا من أثر العلوم الأخرى عليه كالقراءات، والفقه، والأصول، والمنطق.

(٥) الإيجاز والإطناب والمساواة.

(٦) مباحث علم المعاني الثمانية، والتزم المؤلِّفُ بترتيبها في دراسة هذا النوع من أنواع علم البلاغة.

(٧) لأنَّ الخبر عند البلاغيين: خبرٌ وإنشاء؛ فالمؤلِّفُ يرى أنَّ تسمية الخبر أحد قسمي الخبر (الكلام) من باب التجوّز والمجاز.

(٨) هذا رأي الجمهور.

(٩) هذا رأي النظّام.

(١٠) يعني بالأخير تقسيمُ الخبر إلى صحيح وضعيف بغضِّ النظر عن الصدق والكذب.

(١١) أي: فائدة الخبر.

(١٢) أي: لازم الفائدة.

(١٣) أي: تمتنعُ لازم الفائدة عن فائدة الخبر، ولا تمتنعُ فائدة الخبر عن لازم الفائدة. قال السكاكيُّ: "والأولى بدون هذه تمتنع، وهذه بدون الأولى لا تمتنع كما هو حكم اللازم المجهول المساواة". يوسف بن أبي بكر بن محمد بن علي السكاكي الخوارزمي الحنفي أبو =

إطلاقه[1]، أو مترددًا حَسُن تأكيدُه طلبيٌّ[2]، أو منكرًا وجب فإنكاريٌّ[3][4]، فالتواكيدُ[5] بحسبها كالمخاطب.

أحوالُ المُسنَد إليه: قُدِّمَ للتوقُّف عليه، وهو المبتدأ، وانعكس في الفعليَّة للعمل، وهو الفاعل[6]؛ فإثباتُه للأصلِ والتأسيسِ[7]، وبيان نوعه، وقصُور القرينة، وقصْد تعيين المنوع، والتشوق، والتلذُّذ، والتبرُّك، وإيثار الخطاب، والتعظيم، والإهانة، والبَلادة، والتعريض[8].

وحذفُه[9] إيجازًا مدلولًا عليه، مرادٌ ومَنسِيٌّ وجوبًا؛ للخلف والنقل، ولئلَّا يجتمعا، وتنبيهًا على الاتصال، وجوازًا لتخلفهِ وتعيُّنهِ، والقرينة أقوى، وتخيُّلها، واعتماد الظهور والعموم، والإجلال، والغَيرة، والضيق، والاهتمام، وتجنُّب التكرار، والاختبار،

=

يعقوب، "**مفتاح العلوم**"، ضبطه وكتب هوامشه وعلّق عليه: نعيم زرزور، (ط٢، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤٠٧هـ – ١٩٨٧م)، ص ١٦٦.

(١) النوع الأول من أضرب الخبر، وهو الابتدائي.

(٢) أي: سمي: طلبيًا.

(٣) أي: سمي إنكاريًّا.

(٤) هذه أضرب الخبر الثلاثة: الابتدائي، الطلبي، الإنكاري.

(٥) أي: ترتب التواكيد.

(٦) وهذا تبيينٌ لاصطلاح النحويين والأصوليين والمناطقة في حدِّ المسند إليه. ينظر: الجعبري، "**رسم البراعة في علم البلاغة**"، (٤/ب).

(٧) أي: مع قصد التأسيس نحو قوله تعالى: ﴿ مُّحَمَّدٌ رَّسُولُ ٱللَّهِ ﴾ سورة الفتح، آية: ٢٩.

(٨) هذه الأغراض البلاغية لذكر المسند إليه كما استقرأها البلاغيون في مصنفاتهم. والقيمة البلاغية تكمن في تلمس هذه الأغراض، ومراعاتها عند الاختيار والتعبير.

(٩) بيَّن المؤلف أنَّ حذف المسند إليه من خصائص العربية؛ لما فيه من الحذف بدلالة العدم على الوجود. ينظر: الجعبري، "**رسم البراعة في علم البلاغة**"، (٤/ب).

وجواز الإنكار، /[٢/ب] وخوفًا منهُ وعليه، والإهانة، والبُغض[١].

وتعريفه ليفيد الإخبارَ عنه، وقد يُقصَدُ تعظيمُ الفائدة، وكلمَّا نَدَرَ الاحتمال كان أقوى[٢]، وكلمَّا زاد المسندُ تخصيصًا زاد الحُكْم بُعْدًا، فيتعلَّق بمراتبه، وبضمٍّ تابعٍ وعمادٍ.

الإضمارُ[٣]: كونُ المقام حكايةً، وقد يطَّرد[٤] فيعمُّ، وقصْدُ معهودٍ غائبٍ، والأول أولى، ولا صارفَ ولو تقديرًا وذهنًا، ووضعُهُ موضعَ الظاهِر تعظيمًا[٥]؛ اعتمادًا على تاليه. وعكسُه[٦] لزيادة التقريرِ، والتوريعِ، وتقوية الداعي، والاستعطاف، وصحة النعت. وينتقلُ كلٌّ من المراتب إلى أخوَيه مذكورًا، أو مقدَّرًا، أو يتواردُ الأصل والفرعُ. وسُمِّي التفاتًا؛ تعظيمًا، وتأدُّبًا، وتخصيصًا، واهتمامًا، وتتميمًا، ومبالغةً، وتنبيهًا، وتوبيخًا، وعنايةً، وتعجُّبًا، وتحيُّرًا.

العلميَّةُ[٧]: لتعيُّنه ذهنًا ابتداءً بخاصٍّ، وتعظيمًا، وتبرُّكًا، وتأكيدًا وتلذُّذًا، وإهانةً ولو كنايةً.

والصِّلَةُ[٨]: لتعيُّنها طريقًا عندهما، وزيادةَ تقريرٍ، وتفخيمًا، وإيماءً إلى بناء الخبر، فعرضَ تعريضُ تعظيمِ شأنِ الخبرِ وتحقيقه، وعكسُه، وتنبيهًا على الخطأ[٩]، وتسليةً،

(١) هذه الأغراض البلاغية لحذف المسند إليه كما ذكرها البلاغيون في مصنفاتهم.

(٢) أي: فائدة التعريف أقوى.

(٣) أي: التعريف بالإضمار.

(٤) أي: يطَّرد الحكمُ.

(٥) أي: وضعُ المضمر موضع المظهر.

(٦) أي: وضع المظهر موضع المضمر.

(٧) أي: التعريف بالعلمية.

(٨) أي: التعريف بالموصولية.

(٩) أي: تنبيه المخاطب على الخطأ.

وتوجيهًا[1] إلى واردٍ، واستهجانًا.

والإشارةُ[2]: لتعيُّنها في ذهن المخاطب حسًّا، وكمال تميُّزه، وتعظيمًا، وعكسُه[3]، وتنبيهًا على اتِّصافه بطَرَفيه، وعلى فطانته وبلادته ولو تعريضًا[4]، وتهكُّمًا، وتنبيهًا على المراتب، وقد ينوبُ المضمرُ لامتيازه بأعجُوبةٍ.

وباللام[5]: كذلك لمعهودٍ خارجيٍّ، أو ذهنيٍّ، أو حاضر، والماهيةُ من حيث هي، فلا متوحِّدة، ولا متعدِّدة للقبول، وباعتبار تشخُّصها كالنكرة، ولا يخلفُها كلٌّ، وباعتبار كُليَّتها فيخلفُها، ولشمولها الإفرادَ صَحَّ الاستثناءُ حقيقةً في الجنس مطلقًا، وخصَّ العرفُ، وباعتبار خصائصه، واستغراقُ الواحدِ أشملُ من /[٣/أ] الجمع، ولا ينافي استغراق الأفراد؛ لدخوله عليه مجرَّدًا عن الوحدة، والمعنى: كلُّ فردٍ لا مجموعُها، ورجلٌ غير الرَّجل. وجُرِّدت غلبةً وتنبيهًا، فلزمت السابقةُ، وجازت المسبوقةُ[6].

(١) أي: توجه ذهنه. ينظر: الجعبري، "**رسم البراعة في علم البلاغة**"، (٦/ب).

(٢) أي: التعريف بالإشارة.

(٣) أي: التحقير.

(٤) والتعريض أبلغ من المباشرة، والتلميح أبلغ من التصريح.

(٥) أي: التعريف باللام.

(٦) قال السكاكيُّ: "واعلم أنَّ القول بتعريف الحقيقة باللام واستغراقها مشكلٌ إذا قلنا بتعريف الحقيقة القصد إليها، وتمييزها من حيث هي هي لزم أن يكون أسماء الأجناس معارف؛ فإنَّها موضوعة لذلك، وأنَّه قول لم يقل به أحد، ولئن التزمه ملتزم ليكذبن في امتناع نحو رجع رجعي السريعة والبطيئة، وذكر ذكرى الحسنة أو القبيحة، وإنَّما لم أقل رجوعا السريع وذكرا الحسن؛ قصراً للمسافة في التجنب عن حديث التنوين ما هي، ولئن ذهبت على أنَّ في نحو رجل وفرس وثور اعتبار الفردية فليس فيها القصد على الحقيقة من حيث هي هي ليلزمنك المصادر من نحو ضرب وقتل، وقيام وقعود، ورجعي وذكرى؛ فليس فيها ذلك بالإجماع، ولزم أن يكون اللام في الرجل أو نحو الضرب؛ لتأكيد تعريف الحقيقة إذا لم يقصد العهد، وأنه قولٌ ما قال به أحد، وإذا قلنا المراد بتعريف الحقيقة القصد إليها حال حضورها، أو تقدير حضورها لم يمتز عن تعريف العهد الوارد بالتحقيق أو بالتقدير؛ لأنَّ تعريف العهد =

والكلِّيُّ: الطبيعيُّ خارجيٌّ، وفي العقلي والمنطقي خلافٌ [1].

والإضافة[2] معنًى لتعيُّنها مطلقًا، أو أخصر، أو القصور، أو الطول، أو لطرقه، وتعظيم المضاف، وإليه[3]، وخارجٌ، وذمًّا وإهانةً، ولغيرٍ، وكفى أدنى ملابسةٍ.

وتنكيره[4] لوحدة الشخصِ[5]، والنوع، والجهل، والتجاهل، والخوف منه، وعليه، والكثرة، والقلة، والتعظيم، والتحقير، وإتْباعُه لأحدِ معانيه: النعتُ. وهو أخصُّ من **الوصف**[6] معرفةً لكشف حقيقة، ورفع عروض الشيوع، والمدح، والذَّمِّ، والتوكيد، ونكرةٌ لمنفكةٍ لتخصيصه وتوكيده، وترتيب حكم لفظي، فعلًا أو قوةً، وتعيين الجنس أو العدد، وشُرِط تحقُّقه؛ ليمكن إثباتها لغيرها.

التأكيدُ[7] لتقريره نسبةً وشمولًا، وتقويته، وتصحيح العطف، ودفعِ توهُّم المجاز، وعدم الإصغاء، والسهو، والنسيان ولو ترادفٍ، وأجازها الكوفيُّ في النكرة[8].

=

ليس شيئاً غير القصد على الحاضر في الذهن حقيقةً أو مجازًا". السكاكي، "**مفتاح العلوم**"، ص ٢١٤.

(١) وهذا من تأثير المنطق على الدرس البلاغي؛ فمصطلحات المناطقة وشواهدهم حاضرة في كتابنا هذا، والأمثلة التي ساقها في الأصل تؤكِّدُ هذا. ويعني بالخلاف الخلافُ بين الفلاسفة. ينظر: الجَعبري، "**رسم البراعة في علم البلاغة**"، (٧/ب).

(٢) أي: التعريف بالإضافة.

(٣) أي: تعظيم المضاف إليه.

(٤) أي: تنكير المسند إليه.

(٥) أي: للإفراد.

(٦) أي: وصف المسند إليه.

(٧) أي: تأكيد المسند إليه.

(٨) أي: المذهب الكوفي. قال ابن عقيل في شرح الألفية: "ومذهب الكوفيين جواز توكيد النكرة المحدودة؛ لحصول الفائدة بذلك، نحو: صمتُ شهرًا كله". **شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك**، (٢: ٢١١)؛ ففي الكلام حذفٌ تقديره: وأجاز المذهب الكوفي توكيد النكرة.

والإبدال منه[١] لنيَّة تكرير الحكم، قصدًا لزيادة التقرير، والإيضاح، والأول مُوَطِّ، والانتقال، وتدارك البذاء، والغلط، والأفصح بل[٢]، ولا يقعُ في بليغٍ[٣].

وعطفُ البيانِ[٤] لإيضاحه بمرادفٍ أشهر حينئذٍ، وطَرَدَه الفارسيُّ في النكرةِ نصًّا على الوحدة والعدد.

والنسقُ[٥] تفصيلًا مختصرًا بالمسؤول، والمسند[٦]، والمعقّب، والمتراخي، والمدرَّج إلى الغاية مبالغةً في قوّة، أو ضعفٍ، أو علوٍّ، أو دنوٍّ، فآخر جزء، والجارّةُ ملاقيةٌ.

والمظهرُ على المضمر[٧] تعظيمًا، وتداركًا، وتنبيهًا /[٣/ب] على الخطأ، وشكًّا، وتشكيكًا، وإباحةً، وتخييرًا لا تفسيرًا.

وإطلاقُه منها لفظًا اعتمادًا على السياق في أحدها. ومعنى اقتضاء الحال: عُرُوُّه عنها؛ لفوات معانيها.

وتقديمه[٨] أصالةً، وتشريفًا، وتفؤُّلًا، وتعظيمًا، ومَسرَّةً[٩]، وقصْد اتصافه، وتقوية الحكم واستمراره، ووجوبًا إذا تضمَّن مُصدِّرًا، أو التبس، أو ضمير شأنٍ، أو إخبارٌ عن الذي والْ. وتأخيره أصالةً وجوبًا للبصري[١٠]، وتوسُّعًا، وإذا خلفه المسندُ[١].

---

(١) أي: الإبدال من المسند إليه.

(٢) كقولك: هذا بغلٌ بل فرسٌ. ينظر: **رسم البراعة في علم البلاغة** للجَعبري، (٨/ب).

(٣) أي: لا يقعُ في كلامٍ بليغٍ.

(٤) أي: بيان المسند إليه.

(٥) أي: العطف على المسند إليه.

(٦) أي: تفصيل المسند.

(٧) بدأ المؤلِّفُ هنا بذكر صور تخريج المسند إليه على خلاف مقتضى الظاهر، وذكر الصورة الأولى: وضع المظهر موضع المضمر.

(٨) أي: تقديم المسند إليه.

(٩) أي: لتعجيل المسرة.

(١٠) أي: تأخير المسند إليه وجوبًا في المذهب البصري، وهي حالات وجوب تقديم الخبر حيث يجب تأخير المبتدأ، مثل إذا كان المبتدأ نكرةً، والخبر جار ومجرور، هنا يقدّم المسند، ويؤخر المسند إليه وجوبًا، مثل: في الدار رجلٌ؛ فالمسند هنا خلف المسند إليه وجوبًا، ووجب =

أحوالُ المسند: وهو في الاسمية خبرُ المبتدأ وإن نُسِخ[٢]، وفي الفعلية الفعلُ.

إثباته[٣]: أصالةً في السعة، وتقديرًا، وعدم فهمه[٤]، واحتمال تقديره، ومقام البسط، ولذَّةً، وتعظيم المسنَد إليه، والتعجُّب منه[٥][٦]، وتعريضًا بجهل المخالف، وإهانةً.

وحذفه: علمًا به وجوبًا مخلوقًا لمجرد الكون، وجواز الأول، وأقوى[٧]، أو يُخلّ تقديمًا، وتأخيرًا، وضيقًا[٨]، وتعلُّقُ غرضٍ.

وتنكيره: أصالةً، وحكايةً، وغيرَ معهودٍ، وتعظيمًا، وخطأً، وقضاء حقِّ المسند إليه.

وتعريفه: بأحدهما لتشخيصه عند السامع لأحد الأمرين، وقصرًا، ومبالغةً، ولزومُ رتبته عند لزوم المسنَد إليه؛ ذلك للتدافع. وجوازه: أصالةً[٩]، وترتيبه عليه، وأهمّ[١٠].

ووجوب تقديمه: تضمُّنُه مصدرًا، مفردًا، وتصحيحًا، وتخصيصًا. وجوازُه:

=

لذلك التأخير. ينظر: **شرح ابن عقيل لألفية ابن مالك**، (١: ٢٣٩).

(١) بهذا ختم الحديث عن أحوال المسند إليه.

(٢) أي: دخلت عليه إحدى النواسخ: إنَّ وأخواتها، كان وأخواتها، ظننتُ وأخواتها.

(٣) أي: ذكر المسند.

(٤) لعمومه. وهو التعريض بغباوة السامع.

(٥) قال السكاكيُّ: "أو قصد التعجيب من المسند إليه بذكره، كما إذا قلت: زيدٌ يقاومُ الأسد، مع دلالة قرائن الأحوال". السكاكي، "**مفتاح العلوم**"، ص ٢٠٧.

(٦) لقرينةٍ. ينظر: الجَعبري، "**رسم البراعة في علم البلاغة**"، (٩/ب).

(٧) كقوله تعالى: ﴿وَٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥٓ أَحَقُّ أَن يُرْضُوهُ إِن كَانُوا۟ مُؤْمِنِينَ﴾ سورة التوبة، آية: ٩.

(٨) أي: ضيق المقام.

(٩) أي: للأصل.

(١٠) لعلها: وكونه أهم. هكذا في الأصل. ينظر: في الجَعبري، "**رسم البراعة في علم البلاغة**"، (١٠/أ).

أهميَّته، وبشارةً، وتشويقًا، وتفؤُّلًا، وتنبيه المخبَر به أوَّلًا، وقصْد التجرُّد، والتخصيص. وإتْباعه: لأحد معانيه مطلقًا. **وإضافته:** لأحد معانيها. **وإطلاقه منها:** لعدم مقتضاها. **واسميَّته:** للاستمرار، وعموم الأزمنة. **وفعليَّته:** تقييدًا بأحدها[١]. **والمُحقِّق:** الحالُ، والمستقبلُ لإفادةِ التجدُّدِ، وإضمارُ فاعله وإظهاره بقسمَيه[٢] /[٤/أ] على مقتضَى الحال، وإفراده لكونه فعليًّا غير سببيٍّ، وقُصِد مجرَّدُ الحكم.

وجمليَّتهُ: تقويةٌ للحكم لمجرَّد التركيب، وكونه سببيًّا، أو فعلًا يطلبُ الإسناد إلى تاليه، ولا بُدَّ للأجنبية من رابطٍ ولو تقديرًا، وبابُه العمومُ. **وتنويعُها**[٣]: لأحد الأمرين. **وظرفيَّتها:** اختصارًا واحتمالًا، وتقابلُ الأصلان[٤]، وحذفُ أحدهما تكثيرُ الفائدة، وحذفُهما لهما، وأبلغُ، وقُدِّم المصحَّح من المحتَملين، وعُدَّ حكمهما إلى غيرهما بالعلَّة الجامعة ممَّا أريتك[٥].

متعلقات الأفعال وفروعها:

كلُّ جملةٍ تنحلُّ إلى مفردين ولو تقديرًا، وحُذف كلٌّ فذًّا وتوأمًا، واستلزام الفعلِ الفاعلَ جعله كآخر أجزائه، فإثبات الفعل وهو المعلّق طلبُ المقامِ لفظه أصالةً، ولا صارفَ، وعمّ، واهتمامًا، وبسطًا.

وحذفُهُ مع القرينة اختصارًا سماعيٌّ مثلًا[٦]، وقياسيٌّ مفسَّرًا بعد مختصٍّ، وغالبٍ، وطالبٍ، أو حرف جرٍّ ابتداءً، واقترانًا، وكونًا، وجوازًا معها دونه جوابَ مقامٍ بسطٍ، ومقدَّرٍ، فالفاعلُ مقدَّمٌ له، وهو واحدٌ، ولا يُحذَفُ نسيًا؛ فإن استقلَّ معنى الفعل به فلازمٌ، أو تعلَّق بمحلٍّ حقيقةً فمتعدٍّ إلى مفعول به، ولو بوسطٍ، ويتعدَّدُ.

---

(١) أي: أحد الأزمنة الثلاثة.

(٢) وجوبًا وجوازًا.

(٣) أي: فعليةُ الجملة واسميتها.

(٤) أصلا المسند.

(٥) بهذا ختم المؤلِّفُ الحديث عن أحوال المسند.

(٦) أي: كونه مثلًا.

والمفعولُ ما تضمَّنه الفعلُ حدثًا، وزمنًا، والتزمه مكانًا، واستدعاه محلًّا، وحاملًا، ومصاحبًا.

والحقيقيُّ المطلقُ، ولها رُتبٌ تظهر في النيابةِ، ففائدة تقييد الفعل بأحدهما ومشبهها تكميلُ الفائدةِ، وعُدِّي اللازمُ سماعًا بالهمزة والتضعيف. والقاصرُ بحرف جَرٍّ حُذِفَ سماعًا، فاحفظ معانيه[1]، ويتعارض، ويلزم /[٤/ب] كلٌّ من الفاعل والمفعول به رتبَتَه لاتصال الفاعل، وعدم قرينةٍ، وينعكس لاتصال مجرَّد المفعول، والتفسير، والفاصلة. وجاز كلٌّ اهتمامًا، وبُعْدًا، وتبكيتًا، وخوف اللبس. وتقديمُ المفعول به على الفعل إرشادًا، واهتمامًا، وتخصيصًا، وبعض المفاعيل على بعضٍ عمومًا[2]، وتخصيصًا، واهتمامًا، والقرينة.

وإثباته أصالة التلبُّس في بسطٍ وزيادةِ تقريرٍ، وإنكارٍ، أو تعظيمًا، وامتنانًا، وأدبًا، وتلذُّذًا، وفاصلةً، وتعجُّبًا، وقصور ا لقرينة.

وحذفُه مرادًا[3] اختصارًا في مقامه معها[4]، وتعميمًا، وتأدُّبًا، وتنزيهًا، وفاصلةً، ونسيًا؛ لتعلُّق الغرض بالمصدر، وقصْد حال الفاعلِ، وخَلاصًا من طول المستَوى، وإيهام ترجيح المتساوي، أو في الخطابيِّ، والجهل به، والإيهام، والمبالغة، والتبكيت، والاحتقار، ولئلَّا يوهم غير القصْد بداءً، والحصول، ودفع المواجهة، والتكرار، والفاصلة، وبالمطلق لتأكيده، فيوحِّد إلَّا للنوع، ونائبه فيجب حذفه في الدعاءِ، والتكرير إلَّا إذا تجرَّد تأكيدًا، ونوعه وعدده، وفيه لزمانه ومكانه، ومعه للمشارك، وله للعلة الغائبة. وبالحال: لبيان هيئةٍ متلبسةٍ، وتأكيدًا، والتمييزُ مبالغةً، وبالشَّرطِ تعليق أمرٍ إلى آخر لزوميًّا واتفاقيًّا، ووضعُه الاحتمالُ والاستقبال، فلا يُعدَل إلَّا لراجحٍ

(١) تأكيدُ المؤلِّف على حفظ معانيها؛ لأنَّها سماعية. والأصل في السماعي أنَّه يُحفظ. وهذا يتناسُب مع مقصدية تأليف الكتاب؛ ليسهُلَ حفظه وضبطه.

(٢) للتعميم.

(٣) أي: عن قصد.

(٤) مع القرينة.

معارضٍ تختلفُ بأدواته، وهذا التركيبُ يُنزِّلُها منزلةَ الأجزاء، فيتعلَّق الإيجاب والصدقُ ومقابِلاهُما بالرَّبط، ويتعدَّد فيتلازم فللأول، وبالعطف لهما. وجاز رفع الحشو، ونصبُ المعطوف، ويجري مجراه في الاحتمال، «فإنْ» و«بما» للمستقبل، وجزْمتهما، وقلَّ رفعُ الثاني عكس انفراده بالمضارعة. وتُجُوُّز بالماضي للتهيؤ، والرغبة، والتفوُّل، /[٥/أ] وتقديرِ وقوعِهِ، والتعريضِ، وبالأمر لأنه أنصُّ، وبالاسمية مبالغةً، وبالواجب تجاهُلًا، وشكِّ المخاطب وتجهيله، وإبهام وقته، وفرض المستحيل، والتوبيخ.

و«إذا» و«بما» للزمان المحقَّق المستقبل، والأفصحُ المضيُّ. و«إذ ما» كإن فيهما، وأشد إبهامًا، وعن سيبويه مكانيٌّ(١). و«متى» و«بما» لعموم الوقت المستقبل المحتمل. و«إيان» و«بما» أبلغُ. و«أين» و«حيث» و«بما» لعموم المكان كذلك. و«أنّى» لعمومه، وحال الشرط. و«مَن» لتعميم العقلاء كذلك. و«ما» عامَّةٌ(٢)، و«مهما» أعمُّ بالنون. و«أي» و«بما» وأخِّرت تعميمًا، وأعربت، ولا تضافُ في المعرفة إلى واحدٍ. و«لو» الامتناعيَّة للمضي كذاك(٣)، وتعيَّن فعليةً جمليتها؛ لتعليق ما امتنع بامتناع غيره، وإثباتُ لام الثاني المثبت أكثرُ، عكسُ النفي، والإثباتُ في سياقها نفيٌّ، وبالعكس عكس «لولا»، وقد يكون لربط مقدَّرٍ، وهو ثابتٌ على كلِّ حالٍ؛ للزوم نقيضه لسياقٍ(٤) أو حالٍ، وقد يكون مضارعًا؛ لتحقُّق الوقوع، أو لغرض استمرار الامتناع، أو استحضار من نُسب إليه، أو وقعَ عليه، وصورةٌ بديعةٌ، وفائدةُ الأسماء الإيجاز.

---

(١) ذكر المالقي أنَّ (إذ) تكون حرفًا عند سيبويه في باب الشرط والجزاء بشرط اقتران (ما) بها؛ فإذا صرنا إلى الشرط قلنا: إذا ما تقم أقم، وإذا ما جئت فاضرب زيدًا. ينظر: المالقي، "**رصف المباني في شرح حروف المعاني**"، ص ٦٠. هذا يعني أنَّ إذ تستعمل ظرف زمان، وظرف مكان عند سيبويه. (مكاني) أي: ظرف مكان.

(٢) تأتي للعاقل، وغير العاقل.

(٣) لأنَّه من حيث وضعها لتعليق ما امتنع بامتناع غيره. ينظر: الجَعبري، "**رسم البراعة في علم البلاغة**"، (١٤/أ).

(٤) أي: لقرينة سياق.

القصرُ: الحصر[1]، والنسبةُ لمجرَّد الحكم، فإن قُصِد زائدٌ بُيِّن، ويكون بين كلٍّ من المتعلقين[2]، والمشتبهين، والمتشابهين حقيقةً ومجازًا مبالغةً، وأُوّلَ الممتنعُ والمنفيُّ المفارقُ المتوهِّم **قصرُ إفرادٍ** إن ميَّز شركةً شرطُه عدمُ تنافي الوصفين، **وقلبٍ** إن عكسَ المخاطبُ فيُنافِيها، **وتعيينٍ** إن رفعَ إبهامَ المتساوي، وهو أعمُّ[3].

وطرقه ستةٌ: عطفُ النسَق، والمحصورُ فيه المثبتُ، قصرُ الموصوف على الصفة إفرادًا لمعتقدها، وقلبًا لمعتقد عكسِه، وتعيينًا لمتوهِّم تساوى أحدهما، والنفي والاستثناء ألَّا يلزم مستثنًى منه عامًّا مناسبًا وصفًا وجنسًا لمِصِرٍّ على /[٥/ب] إنكاره ولو تقديرًا، والمحصور مباشرها بقصرِهِ عليها، حملًا للغبيِّ على الذكيِّ، وعكسُه.

وأجاز الكسائيُّ تقديمَ المحصورِ[4]، وابنُ الأنباري في المفعول[5]، وإنَّما، وغلبَ

---

(١) الحصرُ للنحوي، والتخصيصُ للأصولي. ينظر: الجَعبري، "**رسم البراعة في علم البلاغة**"، (١٤/ب).

(٢) كالصفة والموصوف، والنعت والمنعوت، والفعل والفاعل والمفعول.

(٣) أنواع القصر الثلاثة: الإفراد، والقلب، والتعيين.

(٤) يقصد به تقديم الفاعل المحصور؛ فقد جاء في كافية ابن الحاجب: فلو قدمت الفاعل مع إلا، فقلت: ما ضرب إلا زيدٌ عمرًا منعها البصريون...وأجاز الكسائي والفراء وجماعة، واحتجوا بقوله: ما عاب إلا لئيم فعلَ ذي كرم، وجاء في حاشية الكتاب في هذا الشاهد أنَّ الشاهد فيه ما عاب إلا لئيم فعلَ، حيث قدّم الفاعل المحصور بإلا، وهو لئيم، ومفعوله فعل ذي كرم. ينظر: صلاح بن علي بن محمد بن أبي القاسم، "**النجم الثاقب في شرح كافية ابن الحاجب**"، تحقيق: محمد جمعة حسن نبعة، (صنعاء: مؤسسة الإمام زيد بن علي الثقافية، ١٤٢٤هـ/٢٠٠٣م)، ص ١٨٦. والشاهد الشعري متداول في كتب اللغويين والنحويين، ينظر: السيوطي، "همع الهوامع في شرح جمع الجوامع"، (٢: ٢٦١)، وشرح الأشموني، (٢: ٥٧).

(٥) أي: وافق الكسائي في تقديم المفعول. وقد ورد جواز ذلك في شرح ابن عقيل، قال: "وأما المحصور بإلا ففيه ثلاثة مذاهب: أحدها، وهو مذهب أكثر البصريين، والفراء، وابن الأنباري: أنه لا يخلو إما أن يكون المحصور بها فاعلًا أو مفعولًا، فإن كان فاعلًا امتنع تقديمه؛ فلا يجوز ما ضرب إلا زيد عمرا، فأما قوله: فلم يدر إلا الله ما هيجت لنا فأوّل على أنَّ ما هيجت مفعول بفعل محذوف والتقدير درى ما هيجت لنا، فلم يتقدم الفاعل =

كفُّها، والمحصورُ تاليها، وشرطُها السابقُ إلَّا في التقديم لمنكرٍ لا يُضِرُّ، أو يجب بإلَّا، أو يعلمه المخاطبُ جليًّا، والتعريضُ. والتزمَ هنا الترتيب خوفَ اللبسِ، والتقديمُ لردِّ مخاطبك إليك في إحدى مخالفتين، ويكون في النفي أيضًا، ومنه قصر الموصوف على الصفة، وعكسُه[1]. واللام في الخطابيِّ[2] حقيقةٌ، وتنوعٌ، ومبالغةٌ حيث لا عبرة بغيره، وقد يخرج تنبيهًا على شهرته، ولاستحقاقه ذهنًا لا يُنكر، وظهرَ في الصفة فكثُر، ويستغرقُ[3].

والفصلُ: عمادٌ للكوفي[4]، صيغةٌ مرفوعٍ منفصلٍ مطابقٍ لتعيين الخبر الملبس بالصفة وشبهه، ولعلّهُ مُقوٍّ له فيه، وربما أكَّد نِسَبُها تشترك في أنَّ المخاطب يحقق صواب المخاطب، وينفي خطأه، ففي القلب كون الموصوف على أحد الوصفين، أو الوصف لأحد الموصوفين، والإفراد يثبت صوابه في بعضٍ، وينفي خطأه في آخر.

=

المحصور على المفعول؛ لأنَّ هذا ليس مفعولًا للفعل المذكور، وإن كان المحصور مفعولًا جاز تقديمه، نحو ما ضرب إلا عمرا زيد.

الثاني: وهو مذهب الكسائي أنه يجوز تقديم المحصور ب إلا فاعلًا كان أو مفعولًا.

الثالث: وهو مذهب بعض البصريين، واختاره الجزولي الشلوبين أنه لا يجوز تقديم المحصور ب إلا فاعلًا كان أو مفعولًا".**شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك**، (٢/ ١٠٤).

(١) أي: قصر الصفة على الموصوف.

(٢) يحترز بالخطابيِّ عن المقام البرهاني. ينظر: الجعبري، "**رسم البراعة في علم البلاغة**"، (١٥/ب).

(٣) المستغرقةُ، نحو قولهم: أنت الشجاع، أي: كلهم. ينظر: الجعبري، "**رسم البراعة في علم البلاغة**"، (١٦/ب).

(٤) المقصود به ضمير الفصل، يسمّى فصلًا هذا في اصطلاح البصريين، وقال الخليل وسيبويه سمي فصلًا؛ لفصله الاسم الذي قبله عمّا بعده، والكوفيون يسمونه عمادًا؛ لكونه حافظًا لما بعده حتى لا يسقط عن الخبرية كالعماد للبيت، الحافظ للسقف من السقوط. ينظر: ابن الحاجب، "**شرح الرضي على الكافية**"، ص ٤٥٦.

وتتمايزُ في أنَّ دلالةَ الأول بالوضعِ والآخرُ بالفحوى، والأول ينصُّ فيه المثبتُ والمنفيُّ أصالةً، والبواقي على المثبت.

ولا يُجامعُ العطفُ الاستثناءَ لسبق نفيه؛ بل الآخر كأنَّما للضمني بشرط ألَّا يختص الموصوف، أو لا يَحسُن حسنَ غيره، وميَّز (إنَّما) على العطف بعقل الحكمين معًا، وأحسنُها التعريضُ، و«ما إلَّا» و«إنما»، وأن يقاربا فلم يترادفا، فذي أقوى في التخصيص[1]، وتلك في نفي الاشتراك[2].

تنبيهٌ[3]: التقدُّمُ والتأخُّرُ بالذاتِ، والطبعِ، والوضعِ، والزمنِ، والشرفِ؛ كالمعية معنويٌّ؛ لقبول الشيء أحوالًا تعتقب عليه كصحَّته للحملِ والوضع، وكونه فاعلًا ومفعولًا، والذاتي[4] ترتُّبه لفظًا لترتُّبِهِ /[٦/أ] ذهنًا[5]، والتقديمُ والتأخيرُ[6] لفظيٌّ، فتغايرا[7]، فتقديمُ صيغة العموم على حرف السلب ينتجُ عموم السلب، ويناقضُه لإثبات الخاص، وتأخيرُها عنه يُنتِج سلبَ العُموم فلا يناقضُه، ونفيُ العمومِ يقتضي خصوصَ الإثبات على القول بدليل الخطاب، والحقُّ أنه كما لا يقتضي عمومَ السلب، لا يقتضي خصوصَ الإثبات. وإذا اتصل النفيُ بكلامٍ فيه قيدٌ توجّه إليه، والموجبةُ المعدولةُ المهملةُ في قوَّة الجزئية السالبة المستلزمة سلب الحكم عن المجموع دون كلِّ واحدٍ واحدٍ؛ فإن سُوِّرت كانت لنفي كلِّ شخصٍ شخصٍ، ولو أُخِّرت

---

(١) يعني: إنَّما.

(٢) يعني: وما إلا.

(٣) في الأصل: تكميل. وهو منهجٌ عند المؤلف بعد بعض الأنواع والمباحث البلاغية؛ لزيادة التوضيح والشرح بشأن بعض المسائل التي تتطلبُ ذلك. وهي منهجيةٌ نفيسة في مثل هذه الكتب التي تستهدف التعليم والتدريب والتقعيد.

(٤) أي: التقدم الذاتي.

(٥) كالمبتدأ في الجملة الاسمية، والفعل في الجملة الفعلية.

(٦) كالصلة والتابع.

(٧) لذا جاء اعتبار كلٍّ من حالتي ذا لا ذاك كما تقدم. ينظر: الجَعبري، "**رسم البراعة في علم البلاغة**"، (١٦/ب).

انعكسَ؛ لأنَّ السالبةَ المهملةَ لوُرُود موضوعها كليًّا في سياق النفي في قوَّة السالبة الكليَّة المفضية سلبَ الحكم عن كلِّ فردٍ دون المجموع، فإن سُوِّرت انعكسَ، وإلا يلزم رجحان التأكيد على التأسيس، وفيه نظرٌ لعدم تحقُّق العدول والتحصيل في السالبة؛ لاحتمال تقدير السالب قبل الرابط فسالبةٌ محصلةٌ(١)(٢). **ج** ليس هو **ب**، وبعده فموجبةٌ معدولةٌ. **ج** هو ليس **ب**. وتقديمُ الاسم إلى النافي على الفعل لنفي الفاعل، وتأخيره عنه لنفي الفعل، وكذا الاستفهام، وللإنكار، والتوبيخ، ونفي الفعل بنفي أقسامه أبْلَغُ، ومع المضارع لإنكار الفعل والفاعل إهانةً وتعظيمًا؛ تنبيهًا للفاعل على سُوءِ فعله ليرجع، وقد يُنزَّل الظنُّ منزلةَ محاولٍ محالٍ، والمفعولُ كالفاعلِ، والحالُ أشبه بالمضي من الاستقبال، وتأخيرُ الخبر المنفي آكدُ من تقديمه، والمثبت كالمنفي، وتأخير النكرة عن الفعل لمجرَّد الحكم، وتقديمها عليه للوحدة والنوع، ويلزم تقديمُ الاسمِ للعمومِ والخصوص(٣).

الإنشاءُ: تضمينُ الجملة الخبريَّة معنى الطلب(٤)، /[٦/ب] ومن ثَمَّ غلَب

---

(١) وهذا من أثر علمي أصول الفقه والمنطق على المؤلِّف؛ فله مؤلَّفاتٌ في أصول الفقه، منها: مشتهى النهول في علم الأصول؛ ومن هنا قام بتوظيف المصطلحات الأصولية والمنطقية في المباحث البلاغية؛ للعلاقة الوطيدة بين هذين العلمين مع علم البلاغة؛ ولوجود مجموعةٍ من المباحث المشتركة بين البلاغة وأصول الفقه على وجه التحديد. ينظر مثلًا: محمد بن عبد الله الزركشي، "**البحر المحيط في أصول الفقه**"، (ط١، دار الكتبي، ١٤١٤هـ/١٩٩٤م)، (٤: ٨٩).

(٢) يبحثُ علماء البلاغة قاعدة عموم السلب، وسلب العموم في علم المعاني، وذلك ضمن باب التقديم والتأخير، وتحديدًا عند الكلام عن الأغراض البلاغية؛ لتقديم المسند إليه إذا اجتمع في الجملة أداةٌ تدلُّ على العموم، وأداةٌ تدلُّ على النفي. والسلب المراد به النفي، والعموم المراد به الشمول والاستغراق. ينظر: يحيى بن حسين الظلمي، "**قاعدة عموم السلب وسلب العموم وتطبيقاتها الأصولية**"، *مجلة الجمعية الفقهية السعودية*، (٢٣)، ٢٠١٦م، ص ٨٣.

(٣) عنايةُ المؤلف واضحةٌ ظاهرةٌ في ذكر الأغراض البلاغية رغم اختصار كتابه؛ ففي كلِّ مبحثٍ بلاغيٍّ يؤكدُ الأغراض البلاغية التي تكمنُ خلف الأسلوب تعدادًا، مع بيانٍ مختصر. وهذه قيمةٌ إضافيةٌ للكتاب؛ لأنَّ البلاغة تكمنُ خلف هذه المعاني الثواني.

(٤) الإنشاء طلبي، وغير طلبي.

في الفعليَّة، ويقتضي مطلوبًا معدومًا حينئذٍ، إمَّا ألَّا يستدعي إمكانَ الحصول ذاتًا ماضيًا وآتيًا، أو قرينه، وهو أعمُّ من يستدعي ألَّا يمكن تنبيهًا على أنَّ التنويعَ دائرٌ بين الأعمِّ ونقيضِه فقط، وفرعُه التمنِّي، أو يستدعي ما في الخارج للذهن تصوُّرًا أو تصديقًا، وفرعه الاستفهام أو عكسُه. وفرعُه الأمر، والنهي، والنداءُ، وتحقيقُ المطالب في المدخل[1].

التمنِّي: وموضوعه «ليت»[2]، ونوِّنت باعتبار المصدر[3]، وتجوِّزَ بـ«هل» تعذُّرًا، وبـ«لو» مصدريةً مع ودّوا[4] ودونها، ونوِّنت، وبـ«لعلَّ»، و«علَّ»، و«لعَنَّ»[5]، وجُرَّت لبُعدِ المرجوِّ. واحتمل تركيب «هلَّا» و«لولا»؛ لتأكيد تقديم المضِي، وسؤال الأعلى في الاستقبال، واستبطاء الأدنى.

والاستفهامُ: طلبُ فهمٍ مفقودٍ حينئذٍ وضعًا، وموضوعُه الهمزةُ، وهي الأصل فيه؛ لتقدُّمها على العاطفِ ولو لطلبِ تصوُّرٍ، أو تصديقٍ، ويليها مسؤولها في المسنَد إليه، والمسندِ، والمفعولِ، وتُجُوِّزَ بها تقريرًا، وإنكارًا، وتكذيبًا، وتوبيخًا، واستبعادًا،

---

(١) هذه أساليب الإنشاء الطلبي، وهي: التمني، والاستفهام، والأمر، والنهي، والنداء. وسمَّاها المؤلفُ فروعًا.

(٢) أي: أداته؛ فأداة التمني: ليت، وأداة الترجي: لعلَّ.

(٣) أي: تحويل كلمةٍ ليست اسمًا إلى اسمٍ يجري عليه ما يجري على الاسم العادي، ومنها: (ليت، ولو)، ومنه قول الشاعر: ليت شعري وأين منّي ليتٌ إنَّ ليتًا وإنَّ لوًّا عناءُ، يقول ابن مالك في الكافية: وإن نسبت لأداة حكمًا فاحكِ أو أعرب واجعلنها اسمًا. ينظر: أبو العرفان محمد بن علي الصبان الشافعي، "**حاشية الصبان على شرح الأشمونى لألفية ابن مالك**"، (ط١، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤١٧هـ/١٩٩٧م)، (١: ٥٦).

(٤) يعني قوله تعالى: ﴿ وَدُّواْ لَوۡ تُدۡهِنُ فَيُدۡهِنُونَ ﴾ سورة القلم، آية: ٩.

(٥) ورد في (لعلَّ) اثنتا عشرة لغة، منها ما ذكره المؤلف. ينظر: أبو محمد بدر الدين حسن بن قاسم بن عبد الله بن عليّ المرادي المصري المالكي، "**الجنى الداني في حروف المعاني**"، تحقيق: فخر الدين قباوة ومحمد نديم فاضل، (ط١، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤١٣هـ/١٩٩٢م)، ص ٥٨٢.

وتهديدًا، ونفيًا[(١)].

و«هل» للتصديق، ولذا اقتضت الفعلَ، واستقبالَ المضارع، والعدولُ لنكتةٍ بسيطة ومركَّبة، وتجرَّدت كـ«قد»، فجامعتها، وتُجُوِّز بها توبيخًا، وتنديمًا، وتقريعًا، وأمرًا[(٢)].

و«أم» المتصلة للتصوُّر، المعادلةُ لهمزتِه يلي كلٌّ منهما ما يلي الآخر من المبهمين بـ أو، ولتعيينه، والمنقطعة غيرها للتصديق، ولذا عادَلَت «هل» كـ بل، فالهمزة. ونابت الهمزة التصوريَّة من سؤالٍ عن جنس ذوي العلم وأشخاصه، وتحقيراً وتهوُّلًا. و«ما» عن وصفهم، ومطلق الجنس، وإنكارًا، وتقريرًا، وإيناسًا، وانتظارًا، وتضجُّرًا، وتعظيمًا. و«أنَّى» لميز أحد المتشاركين ذاتًا وعرضًا، وتعظيمًا. و«كيف» مبهمٌ عن الأحوال، وتعجُّبًا، وإنكارًا، وتوبيخًا، وإباحةً. /[٧/أ] و«متى» عن الزمان عمومًا[(٣)]، واستبعادًا، وجحدًا. و«أيان» عن المستقبل تفخيمًا. و«أين» عن المكان، وتقريعًا، وتنبيهًا عن الضلال. و«أنَّى» كذا[(٤)]، واستبعادًا، وكـ«كيف» في غيره. و«كم» عن العدد، وتوبيخًا، واستبطاءً، وتهديدًا.

وصُدِّرَ[(٥)] اهتمامًا وتنبيهًا، فلا يتقدَّم عليه شيءٌ من متعلِّقِه، وحَقُّ جوابه المطابقةُ، وأعمُّ للمرشدِ[(٦)].

الأمر: طلبُ الفعل من المكلَّف الغائب بلامه الجازمة المكسورة، وربما سكنت متصلةً، والمخاطب بصيغة «افعل»، واسمها مع الاستعلاء، والعلوّ دعاءٌ من الأدنى،

---

(١) هذه الأغراض البلاغية التي يخرج إليها الاستفهام بالهمزة.

(٢) هذه الأغراض البلاغية التي يخرج إليها الاستفهام بـ (هل).

(٣) أي: أنَّ الأصل فيها أنَّها للسؤال عن الزمان.

(٤) أي: كـ (أين) في بعض مواضعها.

(٥) أي: أنَّ أدوات الاستفهام لها الصدارة في الكلام.

(٦) الأصل أن يأتي الجواب مطابقًا للاستفهام، وقد يزيد الجواب عن الاستفهام بقصد الاسترشاد.

التماسٌ من المِثْل، وجُمعا للعموم، والأصحُّ أنه حقيقةٌ في الوجوب، وأنَّه للفورِ[١]، وأنَّه لا يقتضي التكرارَ بمجرَّده. وتجوُّز[٢] بالندبِ، والإباحةِ، والدعاءِ، والتلطُّفِ، والإلزامِ، والامتنانِ، والإرشادِ، والتكوينِ، والتهديدِ، والإهانةِ، والتحقيرِ، والتسخيرِ، والتسويةِ، والتأديبِ، والتمنِّي.

النهي: طلبُ كفٍّ بلا الناهية الجازمة مع أحدهما، وعمَّت، وشذَّ فصلُها، والفورُ ثَمَّ أظهر، وليس أمرًا بضدِّه المنحصِرِ في الأصحِّ، والحقُّ إن كانا لقطع الواقع؛ فالمدَّةُ، أو اتصاله؛ فالاستمرارُ. وتجوّز[٣] بالدعاءِ، والإباحةِ، والتنبيهِ، والإرشادِ، والتأنِّي، والتذكيرِ، والرجاءِ، وبيانِ العاقبة، والتهديدِ، واليأسِ، والتعريضِ، والتعطُّفِ، والعرضِ.

والتحضيضُ[٤] آكدُ تفرُّعًا من الاستفهام، وما بعدها من المجزومات، أجوبتها الفارسي لشرطٍ مقدَّرٍ.

النداءُ: المنادى مطلوبُ الإقبال بحرفٍ ينوبُ فعلَ الإنشاء ولو تقديرًا، أو ناب الميم

(١) هذا ترجيحٌ من المؤلف أنَّ الأمر للفور، وليس للتراخي، والخلاف قائمٌ بين الفقهاء في ذلك. ينظر: أبو عبد الله محمد بن عمر بن الحسن بن الحسين التيمي الرازي الملقب بفخر الدين الرازي، "**المحصول**"، دراسة وتحقيق: طه جابر فياض العلواني، (ط٣، بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٤١٨ هـ / ١٩٩٧م). ويقول السكاكي: "والأمر والنهي حقهما الفور، والتراخي يوقف على قرائن الأحوال؛ لكونهما للطلب، ولكون الطلب في استدعاء تعجيل المطلوب أظهر منه في عدم الاستدعاء له عند الإنصاف والنظر". السكاكي، "**مفتاح العلوم**"، ص ٣٢٠. ويخالفه القزويني بقوله: "والحقُّ خلافه؛ لما تبين في أصول الفقه". القزويني، "**الإيضاح**"، ص ١٦٢.

(٢) الأغراض البلاغية التي يخرج إليها الأمر، وقد ذكر المؤلِّف في الأصل شواهد على كلِّ غرضٍ. ومن منهجه في كتابه الأصل كثرة الشواهد القرآنية والشعرية على جميع المباحث والأساليب والفنون والمسائل والأغراض.

(٣) الأغراض البلاغية التي يخرج إليها النهي.

(٤) أي: العرضُ.

ياء، وأحدث فيه نوع تخصيصٍ، وجرِّد عنه[1] فنُدِب بياءٍ تفجُّعًا، وميِّز بواوٍ جُرِّد له.

وتعارَض الإنشاءُ والخبر[2] لنكتةٍ لنفي تفاوتِ الخبرِ، وللرضى /[٧/ب] بطلبٍ، ومبالغةِ التساوي، والتعجُّب، ثمَّ كراهة تكذيب الطالب[3]، والتأدُّب، والتفؤُّل، ويسري إلى كلٍّ منهما بعضُ أحكامِ الآخرِ بالجامع، ويُمنع بالفارق.

الوصل والفصل[4]: المعنويُّ أثناءُ الكلام، ومن ثَمَّ بايَن الوقفَ، وهو غيرُ اللفظيِّ وإن دَارَ عليه، والخطيُّ وإن نزعا إليه، ويتعلُّق بالمشترِك، وهو واو العطفِ، وهو لمطلقِ الجمعِ، لا للجمع المطلقِ، ولا للترتيب خلافًا للفرَّاء[5]، ولا ينافيه، ولا المعية، وعطفُ

(١) أي: عن الطلب.

(٢) وقوع الخبر موقع الإنشاء.

(٣) في الأصل: وحملُ المخاطب على المطلوب كراهة تكذيب الطالب. ينظر: الجعبري، "**رسم البراعة في علم البلاغة**"، (٢٠/أ).

(٤) تمييز موضع أحدهما من موضع الآخر على ما تقتضيه البلاغة فنٌّ منها عظيم الخطر، صعب المسلك، دقيق المأخذ، لا يعرفه على وجهه، ولا يحيط علمًا بدقائقه إلا من أوتي فهم كلام العرب، ورُزق إدراك أسراره ذوقًا صحيحًا، لذلك قصرَ بعض العلماء البلاغةَ على معرفة الفصل من الوصل. ينظر: القزويني، "**الإيضاح**"، ص ١٦٥.

(٥) قال ابن يعيش: " اعلم أنَّ الأمر والنهي والاستفهام والتمنّي والعرض يكون جوابها مجزومًا، وعند النحويين أنَّ جزمه بتقدير المجازاة، وأنَّ جواب الأمر والأشياء التي ذكرناها معه هو جواب الشرط المحذوف في الحقيقة؛ لأنَّ هذه الأشياء غير مفتقرة إلى الجواب، والكلامُ بها تامّ. ألا ترى أنك إذا أمرت، فإنّما تطلب من المأمور فعلاً؟ وكذلك النهي، وهذا لا يقتضي جوابًا؛ لأنَّك لا تريد وقوفَ وجود غيره على وجوده، ولكن متى أتيتَ بجواب، كان على هذا الطريق، فإذا قلت في الأمر: "إيتِني أكرِمْك"، و"أحْسِنْ إلي أشكرْك"، فتقديره بعد قولك: "إيتني إن تأتني أكرمك"، كأنك ضَمِنْت الإكرامَ عند وجود الإتيان، ووعدت بإيجاد الإكرام عند وجود الإتيان، وليس ذلك ضَمانًا مطلقًا، ولا وَعدًا واجبًا، إنما معناه: إن لم يُوجَد لم يجب، وهذه طريقة الشرط والجزاء. والنهي قولك: "لا تَزُرْ زيدًا يُهِنْك" على تقدير: إن لا تزره يهنك، ولذلك قال النحويون: إنه لا يجوز أن تقول: "لا تَدْنُ من الأسد يأكلْك"؛ لأنَّ التقدير: "لا تدن من الأسد إلا تدن من الأسد يأكلك"، وهذا محال؛ لأنَّ =

المفرد يشترك في الإعراب والمعنى، والجُمل فيه، والمفردُ غيرُ الواحد، والكلم المسرودةِ غير مركَّبةٍ محكيَّةٍ، أو مركَّبة غير صفاتٍ نُسِقت، أو صفاتٍ اتبعت، وكفى ضميرُها، وجاز قطعُها، وعطف غير الأولى، وفَصُحَ إن تقابلت، وترتيبها الخاصُّ، فالعامُّ، فالأعمُّ، والجملة المولية بالمفرد مثله، والصريحةُ إذا تلتها أخرى إن كانت جوابًا كفى الرابطُ، أو غيره، فإن كمل تلبُّسهما فمحلُّ الوصلِ، أو تباينهما فالفصل، أو تذبذب، فهنا تحيَّر البليغُ؛ لتشعُّب التجاذب.

وشرطُ العطفِ تقدُّمُ متبوعٍ مقصودٍ مُغايرٍ لتالي العاطف، والتشاركُ في أمرٍ ما، وصلاحيته للخلف، فإن قُصِد زائدٌ جيء بالمقتضى كفاء التعقيب، وقرَّب، وهيَّأ[1]. و«ثُمَّ» المراخي ولو ذكرًا، وتعارضت؛ **فالأول**: التلبُّس الذاتي الكليُّ المقتضِي للوصل، فإن تنزَّلا منزلةَ الواحدةِ أغنى التلازمُ عن الرابط، فالتأكيدُ لرفع المجاز، والبدل لإتمام قاصرٍ بـ«أو» في قطعًا، واستئنافًا، وزيادة اعتناءٍ وغرابةٍ، وعجبًا، /[٨/أ] ولطفًا، وفظاعةً، وقصدًا، وتعبيرًا، وبيانًا.

والثاني: العرضيُّ المتوسِّط بتلبُّسٍ دون تلازمٍ، فتميلُ به الأماراتُ استغناءً وافتقارًا، وقوَّةً وضعفًا، واستواءً، فكونُها جوابًا عن مقتضى سابقه مثله، وسؤال عن سببٍ أو

=

تباعُده لا يكون سببًا لأكله؛ لأنه يُعاد لفظُ الأمر والنهي، ويُجْعَل شرطًا وجوابه ما ذكر بعد الأمر والنهي، وإذا قلنا: "أكرِمْ زيدًا يكرمْك"، فالذي تضمره من الشرط "إن تكرم زيدًا". ولو قلت: "لا تدن من الأسد يأكلُك بالرفع"، جاز؛ لأنَّ معناه: يأكلُك إن دنوت منه، وكذلك لو قلت: "لا تدن من الأسد فيأكلَك" بالفاء والنصب؛ لأنه يكون تقديره: "لا يكن دُنُوٌّ فأكلٌ". والاستفهام: "أين بيتُك أَزُرْك؟ " كأنه قال: "أين بيتك؟ إن أعْلَم مكانَ بيتك أزرْك"، وتقول: "أأتَيْتَنَا أمس نُعْطِك اليومَ؟ " معناه: أأتيتنا أمس؟ إن كنت أتيتنا أمس أعطيناك اليوم. وإن كان قولك: "أأتيتنا أمس" تقريرًا، ولم يكن استفهامًا، لم يجز الجزم؛ لأنه إذا كان تقريرًا، فقد وقع الإتيان، وإنما الجزاء في غير الواجب". ابن يعيش، "**شرح المفصل**"، (٤: ٢٧٤).

(١) التهيؤ.

خاصٌ، وقد تكرَّرت ويبني على صفته، وربما حُذِفَ صدرُه، وكلُّه مجَّانًا، ثمَّ الواو إذا اتفقا إنشاءً، أو خبرًا، أو اختلفا معنًى فقط وعكسه، ورجَّح الوصلَ قوَّة الجامع، والفصلَ ضعفُه ولو تقديرًا، وربما قُطِعَ احتياطًا خوفَ توهُّم عطف الأقرب. والمشابهةُ: قد يكون المخبرُ به فيهما شيئًا أو شيئين، إما في المخبر عنهما، أو بهما، أو في كلٍّ منهما كتضادٍّ خاصٍّ، وإذا اتفقا وجمعهما عقليٌّ كاتحاد تصوُّرٍ، أو تماثلٍ، أو تضايُفٍ، أو وهميٌّ كشبه تماثُلٍ، أو تضادٌّ، أو خياليٌّ كتقارُن ترجّح الوصل، وكالعلَّة والمعلِّ، وهي شتَّى، والأفصحُ اتحادُ الجنس[١] والنوع[٢]، وقد ينعكس لنكتةٍ.

الثالث: الانقطاعُ الكليُّ محلُّ الفصل؛ إذ كلُّ ناءٍ عن صاحبه يجانبه لاختلافهما تحقيقًا، أو تقديرًا، أو اتفاقهما كذلك. وامتنع العطفُ لعدم جامعٍ من أحدهما وجوبًا لاختصاص أحدهما بحكمٍ لا يَشركه الأخرى فيه؛ فقطعٌ، ويحتمل جوابٌ مقدَّر؛ فاستئنافٌ، أو يقتضيه بفحواه؛ فيُنبِّه، أو يغني، أو تعظيم، ولئلَّا ينقطع[٣]، أو مع مضادٍ وهميٌّ بعيدٌ، وقد ترد جُمَلٌ معطوفةٌ فتُشطَّر، ثم تعطفُ. الجُرجَانيُّ[٤] لكن كـ «ألَّا» للتعلُّقِ، كالشرط.

وقد /[٨/ب] تُقحَمُ جملةٌ نسبةٌ بينهما[٥] توسُّعًا، فترحّل إلى نسب الطرفين، وهو اعتراض وحشوٌ، وقد يطرأ عليها النقصُ[٦] فيبقى كجزء كلمة، أو ككلمة، فتحلُّ

---

(١) كالاسميتين، والفعليتين، والظرفيتين، والشرطيتين.

(٢) كالمضي والاستقبال.

(٣) الكلام.

(٤) ينظر: أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد الفارسي الأصل، الجرجاني الدار، "**دلائل الإعجاز**"، تحقيق: محمود محمد شاكر أبو فهر، (ط٣، مطبعة المدني بالقاهرة – دار المدني بجدة: ١٤١٣هـ – ١٩٩٢م)، ص ٢٤٧.

(٥) أي: بين المعطوفين.

(٦) أي: على الجملة.

إليها كالحال، ويذكَّر ويؤنَّث، وأصلُها أن تكون مشتقةً نكرةً عارضةً مقارنةً مقيَّدةً مفردةً مثبتةً بلا واوٍ، وانعكست، وكفى ضمير المفردةِ رابطًا، واحتاجت الجملةُ إلى زائدٍ، والواو صالحٌ وليس بصريحِ العطفِ، وسمَّاهُ سيبويه واو إذْ[1]، وربما عاد الضميرُ إلى غيرها. واستقرارُ الوجود لا العدم يفتقرُ إلى سببٍ، فالفعلية المثبتة لمجيئها على وضعها كفى ضميرُها، والمنفيَّةُ بهما وأحدُهما، وتركُ الواوِ أرجحُ، ويلزم قد الماضية ولو تقديرًا، والاسمية بهما، أو إن كان المبتدأ ضميرها وجبت، واستويا مع الظرف[2]، وتعيَّنت مع النكرة، وإلَّا ضعُفَ الضميرُ إلَّا لنكتةٍ، ودونها أضعف.

ذيل[3]: الوقفُ قطعُ الصوت زمنًا، فيضادّ الوصلَ[4]، ويقابلُ الابتداء[5]،

---

(١) وَاو الْوَقْت، كَقَوْلِك: اعْمَلْ وَأَنت صَحِيح، أَي: فِي وَقت صِحَّتك، والآن وَأَنت فارغ. فَهَذه وَاو الْوَقْت، وَهِي قريبَة من وَاو الْحَال. وبعض النحويين يراها هي وَاو الْحَال والابتداء، وَلَيْسَت عاطفة، وَلَا أَصْلهَا الْعَطف، وَزعم بعض الْمُتَأَخِّرين أَنَّهَا عاطفة كواو ربّ، وَإِلَّا لدخل العاطف عَلَيْهَا، وقدرها سِيبَوَيْهٍ والأقدمون ب (إِذْ)، وَلَا يُرِيدُونَ أَنَّهَا بمعنى (إِذْ) إِذْ لَا يرادف الْحَرْف الِاسْم، بل إِنَّهَا وَمَا بعْدهَا قيد للْفِعْل السَّابِق كَمَا إِن (إِذْ) كَذَلِك. ينظر: الأزهري، "**تهذيب اللغة**"، (١٥: ٤٨٤)، السيوطي، "**همع الهوامع في شرح جمع الجوامع**"، (٢: ٣٢٦).

(٢) لصحة التقديرين. ينظر: الجعبري، "**رسم البراعة في علم البلاغة**"، (٢٤/أ).

(٣) وهذه طريقةٌ عند المؤلف بأن يختم بعض المباحث البلاغية بذيلٍ، أو تنبيهٍ؛ لبعض التوضيحات والتنبيهات والإضافات المتعلقة بالمباحث السابقة على وجه الإجمال والاختصار.

(٤) هذا هو تعريف الوقف. ينظر: محمد بن محمد ابن الجزري، "**النشر في القراءات العشر**"، تحقيق: علي الضباع، (مصر: المطبعة التجارية الكبرى)، (١: ٢٤٠).

(٥) الابتداءُ في عُرف القرَّاء: هو الشروع في القراءة بعد قطعٍ أو وقفٍ. ينظر: عبد الفتاح عجمي المرصفي، "**هداية القاري إلى تجويد كلام الباري**"، (ط١، القاهرة: دار الفجر، ١٤٢٦هـ)، ص ٣٩٢.

والسكتُ آنًا[1]، والفصل كالوقف، والأصلُ السكونُ[2]، وجاز[3] الرَّوْمُ[4]، والإشمامُ[5]، والبدلُ[6]، والحذفُ[7]، والزيادةُ[8]، والنقلُ[9]؛ فهي باعتبار معناها إن لم

(١) السكتُ عبارةٌ عن قطع الصوت زمنًا هو دون زمن الوقف عادةً من غير تنفسٍ. ينظر: ابن الجزري، "**النشر في القراءات العشر**"، (١: ٢٤٠).

(٢) ينظر: ابن الجزري، "**النشر في القراءات العشر**"، (٢: ١٢٠). عبد الرحمن بن بكر السيوطي، "**الإتقان في علوم القرآن**"، تحقيق: مركز الدراسات القرآنية، (مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، المدينة المنورة)، (٢: ٥٦٩).

(٣) أي: جاز وقفًا على الكلمة.

(٤) النطقُ ببعضِ الحركة، وقال بعضهم: تضعيف الصوت بالحركة حتى يذهب معظمها. ينظر: عبد العزيز بن علي ابن الطحّان، "**مرشد القارئ إلى تحقيق معالم المقارئ**"، تحقيق: حاتم الضامن، *مجلة مجمع اللغة العربية الأردني*، (٤٨): ١٤١٥هـ، ص ٢٨٣. محمد بن محمد ابن الجزري، "**التمهيد في علم التجويد**"، تحقيق: غانم قدوري الحمد، (ط١، بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٤٢١هـ)، ص ٧٣.

(٥) ضمُّ الشفتين بُعيد سكون الحرف من غير صوتٍ. ينظر: ابن الجزري، "**النشر في القراءات العشر**"، (٢: ١٢١). علي بن محمد الضبّاع، "**الإضاءة في بيان أصول القراءة**"، اعتنى به: محمد الحسيني، (ط١، القاهرة: المكتبة الأزهرية، ١٤٢٠هـ)، ص ٤٧.

(٦) جعلُ حرفٍ مكان آخر. ينظر: مكي بي أبي طالب القيسي، "**الرعاية لتجويد القراءة وتحقيق لفظ التلاوة**"، تحقيق: أحمد فرحات، (ط٣، عمَّان: دار عمَّار، ١٤١٧هـ/١٩٩٦م)، ص ١٥٢. ابن الجزري، "**النشر في القراءات العشر**"، (٢: ١٢٩).

(٧) إلغاءُ الحرف دون خُلفٍ له، ويعبَّرُ عنه بالإسقاط. ينظر: ابن الجزري، "**النشر في القراءات العشر**"، (٢: ١٤٣). الضبّاع، "**الإضاءة في أصول القراءة**"، ص ٤٩.

(٨) أن يكتب حرفٌ في الرسم من غير أن يكون له مقابلٌ في النطق في الوصل أو الوقف. ينظر: غانم قدور الحمد، "**الميسر في علم رسم المصحف وضبطه**"، (ط٢، جدة: معهد الإمام الشاطبي، ١٤٣٧هـ/٢٠١٦م)، ص ١٢٥.

(٩) نقلُ حركة الموقوف عليه إلى الساكن قبله. ينظر: ابن الجزري، "**النشر في القراءات**
=

تنعقد فناقصٌ، أو انعقدت وتجرَّدت فكاملٌ، أو تعلَّقت تعلُّق التبَعِ فتامٌّ، أو العمل فكافٍ، أو التفسير فصالحٌ، أو العلة فمفهومٌ، أو الجواب فجائزٌ[1]، ومحلُّها الاختيارُ، والوقف ينبِّهُ عليها تنبيهًا عرضيًّا، خلافًا للموصِّل[2].

الإيجازُ والمساواةُ والإطناب

كانت العربُ تُوجِزُ ليُحفظ[3]، وتطيلُ لتُفهَم، وتتوسَّطُ حرصًا عليهما باعتبار المقام، وهذه أمور نسبيَّةٌ[4]، /[٩/أ] فعَسُر تحقيقُها، فعُمِد في ضبطها المساواةُ، أو مقتضى لائق الحال.

فالإيجازُ: أن يكثُر المعنى للفظ بلا حذفٍ مرادٍ[5]، والاختصارُ: كذا معه،

=

العشر"، (١: ٤٠٨). الضبّاع، "**الإضاءة في أصول القراءة**"، ص ٢٥.

(١) ما سبق من مصطلحاتٍ هي أقسامٌ للوقف عند الجَعبري، وقد قسّمها إلى ثمانية أقسام: (الكامل، التامُّ، الكافي، الصالح، المفهوم، الجائز، الناقص، المتجاذب). ينظر: إبراهيم بن عمر الجعبري، "**وصف الاهتداء في الوقف والابتداء**"، تحقيق: فرغلي عرباوي، (ط١، الجيزة: مكتبة الشيخ فرغلي سيد عرباوي، ١٤٣٣هـ/٢٠١٢م)، ص ١٣٣– ١٣٤.

(٢) حديث المؤلِّف عن الروم والإشمام انطلاقًا من عنايته الكبرى بعلم القراءات والتجويد؛ فهو ميدانه الأساس، ولمصطلحات القراءات والتجويد أثرٌ واضحٌ في مؤلفه الذي بين أيدينا. وهذه قيمةٌ إضافيةٌ للكتاب؛ فعبد القاهر الجرجاني الذي بدأ حياته نحويًا، استثمر ذلك استثمارًا دقيقًا في مشروعه البلاغي المتمثّل في دلائل الإعجاز، وأسرار البلاغة. وخيرُ دليلٍ على ذلك عنايته بمعاني النحو، ونظرية النظم التي هي توخي معاني النحو بحسب الغرض المطلوب. ينظر: عبد القاهر الجرجاني، "**دلائل الإعجاز**"، ص ٨١.

(٣) وهذا أصلٌ في البلاغة العربية؛ لأنَّ البلاغة الإيجاز، ومن ثمرات الإيجاز أنّه يحقّقُ استيعاب المتلقي، ويساهم في حفظ الكلام الملقى.

(٤) النسبية في البلاغة بين الإيجاز والإطناب والمساواة؛ لأنَّ الأمر متعلقٌ بالسياق، وبنوعية المخاطب؛ فالإيجاز في سياقه بلاغة، والإطناب في سياقه بلاغة، والمساواة في سياقها بلاغة. ومن هنا تبرز أهمية البلاغة المناسبة حسب السياق الواردة فيه.

(٥) أي: أن تكون الألفاظ قليلة العدد، كثيرة المعنى؛ فالمعاني في الإيجاز أكثر من الألفاظ عددًا

=

والإطنابُ: عكسُه[1]، والبسطُ: إلباسُ المعنى حلَّةَ الترفيل، وكلٌّ بمفردٍ وجملةٍ، والمساواةُ والطباقُ مماثلتهما كمًّا، ولكلٍّ مقامٌ بليغٌ فيه، ركيكٌ في غيره، فلا تخلَّ ولا تُملَّ[2].

وقد تقدَّم في الأنواع ما يرشدك إلى كلِّ مقامٍ، فالحذفُ[3] حرفٌ، وصفةٌ، وموصوفٌ، ومضافٌ، وإليه، وهما، وجملةٌ فأكثر، وشرطٌ، وجوابٌ، والقسَمُ، ومعطوفٌ عليه.

والبسطُ: تفصيلُ مُجملٍ، وتتميمُ اللذَّة، وخاصٌّ بعد عامٍّ، وتفسيرٌ، وإيغالٌ، وتذييلٌ، وتكميلٌ، وتتميمٌ، واعتراضٌ، وتعظيمٌ، وترغيبٌ، وتكرارٌ مطلقٌ محددٌ[4]، **فالتَقِطْ دُرَرَ المباني من علم المعاني**[5].

النوع الثاني: في علم البيان

الحمدُ لك منك عليك.

علمُ البيان: علمٌ يُعرِّف إيرادَ المعنى بطُرُقٍ شتَّى في إيضاح الدلالة بزيادةٍ على الوضعية في مطابقة الكلام والنقص، وهو موضوعُهُ؛ احترازًا عن الخطأ في دلالة المركَّب.

ودلالة اللفظِ على تمام مسمَّاه من حيثُ وضعُه له مطابقةٌ لغويَّةٌ، وعلى لازمه

=

ومفهومًا ودلالةً. فهو دلالةُ ذكاءٍ، وأمارةُ بيانٍ، وعلامةُ نضجٍ.

(١) أي: عكس الإيجاز، وسمي إطنابًا ولم يكن ثرثرةً؛ لأنَّ الإطناب بلاغةٌ في سياقه؛ فزيادةُ الألفاظ لأغراضٍ بلاغية، ومناسبةٍ للسياق.

(٢) وهذه العبارة لبيان منهج الوسطية في الكلام؛ فالإخلال من عيوب الكلام، والإملالُ عيبٌ آخر، والبلاغة تتوسطُ بينهما بمراعاة السياق، وفهم مقتضى الحال.

(٣) صور الاختصار كما في الأصل. ينظر: الجَعبري، "**رسم البراعة في علم البلاغة**"، (٢٥/ب).

(٤) صور الإطناب.

(٥) بهذه الجملة ختم المؤلِّف النوع الأول (علم المعاني)؛ لأهميته في البلاغة العربية، ولأنَّ له الصدارة عند البلاغيين في مؤلفاتهم وشروحهم ومختصراتهم، وللارتباط الوثيق بين علم النحو وعلم المعاني. وسمَّاها المؤلف دُررًا؛ لأنَّ الأغراض البلاغية في علم المعاني تحتاجُ إعمالَ ذهنٍ، وزيادةَ تأملٍ.

الذِّهنيِّ التزامٌ عقليٌّ، وعلى جُزء مسمَّاه تضمَّن تركبُه[1]. والمعتبرُ هنا الالتزامية؛ لأنَّها مادَّتُه لتشعُّب اللوازم والملزومات، وتفاوتها وضوحًا وخفاءً، ودلالةُ الملزوم على اللازمِ بيِّنةٌ. وتندرجُ فيها دلالة المركَّب على جزئَيه، ودلالة اللازم على الملزوم بواسطة التساوي، /[٩/ب] والأخصُّ، والمساواةُ بعقلٍ، أو عُرْفٍ، أو اصطلاحٍ، والملزومُ من الجانبين بالأول.

والحقيقةُ: اللفظُ المستعملُ في موضوعهِ بلا تأويلٍ، لغويةٌ، وشرعيةٌ، وعُرفيةٌ[2]، وفي الجملة الموضوعة على أنَّ نسبتَها على ما هي في العقل.

والمجازُ: المستعملُ في غير موضوعِهِ لقرينةٍ مانعةٍ، وهي متنوِّعة فلا يُوصفُ بأحدهما قبلَه، فالمجازُ انتقالُ الذهنِ من الملزومِ إلى اللازمِ، أو انتقالُه منه إليه على وجهٍ يُنافي إرادةَ الحقيقة.

والكنايةُ: انتقالُه من اللازمِ إلى الملزومِ على وجهٍ لا يُنافيها. ومن ثَمَّة انحصرَ علمُ البيانِ في المجازِ المرسَلِ، والاستعارةِ، والتشبيه، والكناية. والمجاز لغويٌّ في المفرد، عقليٌّ

---

(١) قال السكاكيُّ: "اللفظة متى كانت موضوعةً لمفهومٍ أمكن أن تدلَّ عليه من غير زيادة ولا نقصان بحكم الوضع، وتسمى هذه دلالة المطابقة، ودلالة وضعية، ومتى كان لمفهومها ذلك، ولنسمه أصلياً تعلق بمفهوم آخر أمكن أن تدلَّ عليه بوساطة ذلك التعلق بحكم العقل سواء كان ذلك المفهوم الآخر داخلاً في مفهومها الأصلي كالسقف مثلًا في مفهوم البيت، ويسمَّى هذا دلالة التضمن، ودلالة عقلية أيضًا، أو خارجًا عنه كالحائط عن مفهوم السقف، وتسمى هذه دلالة الالتزام، ودلالة عقلية أيضاً، ولا يجب في ذلك التعلق أن يكون مما يثبته العقل، بل إن كان مما يثبته اعتقاد المخاطب إما لعرفٍ، أو لغير عرف أمكن المتكلم أن يطمع من مخاطبه ذلك في صحة أن ينتقل ذهنه من المفهوم الأصلي على الآخر بواسطة ذلك التعلق بينهما في اعتقاده". السكاكي، **"مفتاح العلوم"**، ص ٣٢٩-٣٣٠.

(٢) وهذه أنواع الحقيقة عند الأصوليين. ينظر: عبد الله بن أحمد ابن قدامة، **"روضة الناظر وجنة المناظر في أصول الفقه"**، تحقيق: شعبان إسماعيل، (ط١، بيروت: مؤسسة الريان، ١٤١٩هـ/١٩٩٨م)، (١: ٤٩٢).

في الجملة على الصحيح[1].

والعلاقةُ: إطلاقُ السبب على المسبَّب، والمقيَّد على المطلِق، والخاصّ على العامّ، وعكسها، والشكلِ، والصفةِ الظاهرةِ وما كانت، وتؤولٌ، وما كلُّ مستعملٍ في غير موضوعه مجازٌ، ولا كلُّ مجازٍ بليغٌ؛ فتَفَطَّن[2].

المجازُ اللغويُّ المعنويُّ المُرسَلُ الذي لم يُجِدَّ فائدةً، وهو على فائدةِ الترادفِ من السعة، وسير الوزن والقافية، وذكر المذكورة، ومنه المستثنى بقسمَيه، ولا تناقضَ، ولا تحصيلَ حاصلٍ.

المجازُ اللغويُّ المعنويُّ المقيَّدُ دونه: وضعُ الكلمةِ لمعنًى مقيَّدٌ، فهي دونه مجازٌ.

المجازُ اللغويُّ المعنويُّ المجدّ فائدةً بلا مبالغةٍ.

التشبيهُ: إلحاقُ فرعٍ بأصلٍ اشتركا في أمر، وافترقا في آخَر ولو اعتقادًا بأداته، ولو تقديرًا، وهي «الكافُ»، و«مثل»، والأصلُ أن يليَهما. «وكأنَّ»، ويليها الفرعُ، وأقلُّه وجهٌ، ولا تعمّ، ويتَّفقان ذاتًا لا صفةً، وعكسُه، وطرفاه حسِّيَّان وعقليَّان، وعقليٌّ /[١٠/أ] فحسيٌّ، وعكسُه. والحسيُّ: المستفادُ بالقُوى الظاهرةِ، وبه أتمَّ، ويتبعُها الخياليُّ. والعقليُّ: المستفادُ من قوَّةٍ باطنةٍ تميِّزُ بين الواجب، والجائز، والمستحيل، وبه أعمَّ[3]، ويتبعُه الوهميُّ الوجدانيُّ المدرَك بقوَّةٍ باطنةٍ. وجهتُه: ما به الاشتراكُ ذاتِ نوعٍ وجنسٍ، أو صفةٍ حقيقيةٍ جسمانيةٍ حسيةٌ أولًا، وثانيًا، وغيرهما، أو عقليةٌ[4] مجرَّدًا[5] وغيره[6] مع صورة وهمٍ أولًا، أو مطموعًا فيه، أو بعيدًا، أو إضافية،

(١) هذه مباحث علم البيان المستقرة عند المؤلف.

(٢) إشارةٌ مهمةٌ من المؤلّف لبيان أنَّ المزية ليست في الحقيقة أو المجاز، بل لمطابقتها لمقتضى الحال، ولحسن توظيفها في السياق.

(٣) أي: العقلي.

(٤) كالكيفيات النفسانية. ينظر: الجعبري، "**رسم البراعة في علم البلاغة**"، (٢٩/ب).

(٥) كالذكاء والتيقظ. ينظر: الجعبري، "**رسم البراعة في علم البلاغة**"، (٢٩/ب).

(٦) أي غير مجرّد.

وكلٌ منهما واحدٌ تحقيقًا، فمفردٌ بمفردٍ، حسيٌ أو عقليٌ، والوجهُ المقبولُ يتأتّى في الأربعة، والمحسوسُ منحصِرٌ في الحِسَّين، أو تقديرًا، فالحسيُّ طرفاه مفردان، ومركَّبان، ومختلفان، والعقليُّ، أو متعدِّدًا حسيٌّ وعقليٌّ، ويتركَّب[1]، وقد يتنوَّعُ من التضادِّ مناسبة تمليح أو تهكُّمٍ، وقد يُصرَّح بالجهة ولازمها، وقد تطوى، ويجبُ شمولُها الطرفين، وفائدته: تكميلُ المشبَّه بالمشبَّه به أصلًا، وعكسه تبعًا. **فالأولُ**: إيضاحُ مجهولٍ لإمكان وجوده، فاستدلاليٌّ، وبيانُ حالِهِ، وعدمُ نفعه، فأتمَّ، أو معلومٌ لتقرير المشبَّه، أو تزيينه خياليًّا، أو تشويهه، واستظرافه، وندوره. **والثاني**: عودُه إلى المشبَّه به، وهو المعكوسُ[2]، فيصيرُ الفرعُ أصلًا، وعكسُه اعتقاد أكمليَّته إيهامًا، واهتمامًا به.

وحالُه: أحكامُه في القبولِ، والردِّ، والقربِ، والبُعدِ، وما يكسوه حُسْنُ السبكِ من بهجةٍ، وعذوبةٍ، وإدراكُ /[١٠/ب] المجملِ أسهلُ من المفصّل، وتكرارُ الشيء على الحسِّ أسهلُ من قلَّته، وحضوره من مناسبِهِ أسرعُ منه من مُنافِرِه، واستحضارُه الواحدَ أسهلُ من المتعدِّد، والنفسُ أمْيَلُ إلى الحسيَّات من العقليَّات[3]، وأقبلُ لما تعرفُ منه لما يُنكَر، ولتجدُّد الصورِ أشهى من مُعادِها[4]. **فسببُ قربِهِ**: التوَحُّدُ والتناسبُ، وعليه حضورُه ذهنًا، وبُعده التعدد، وبُعدهما فيه، وبُعد حضوره ذهنًا، وتركيبه خاليًا، وكلَّما كثُرت أمورُ التركيبِ كان أبعدَ وأغربَ. **وسببُ قبولِه**: صحةُ شروطِه، وأوفى بالغرض المقصود من بيان وجوده، أو حاله، أو قدرها، ويجبُ التساوي في ذا، أو أتمّ محسوسٌ فيه، أو سُلّم الحكمُ في إمكان الوجود، أو تقريرُه بالأبلغ نهاية، والتحسينُ والتقبيحُ، واشتماله على تشبيه شيءٍ بأشياءٍ، أو أشياءٌ بأشياءٍ، مضاعف ومتعدد الطرفين، ملفوف ومفروق، فالأولُ تسويةٌ، والثاني جمعٌ، ومهملُ الجهةِ مجملٌ،

(١) منهما: الحسي والعقلي.

(٢) أي: التشبيه المعكوس.

(٣) لأنَّ الأمور الحسية تُدركُ بأحد حواس الإنسان الخمسة؛ فهي قريبةٌ من نفسه، وفهمها واستيعابها أسهل وأيسر.

(٤) لأنَّ الصورة الجديدة تؤثِّرُ في المتلقي تركيزًا واندهاشًا، والصور المستهلكة تفتقدُ هذه الجمالية.

ومذكورُها مفصَّلٌ، ومنه مذكورُ وصفِ طرفيه، ومُهمَلُه، ومنه ذكرُ وصفِ الأصلِ، وقد يُغربُ القريبُ.

والمرسلُ مذكور الأداة، والمؤكّد مقدِّرُها[1][2]، وقد يحذف المشبَّهُ كذلك؛ لقُرب العهد، وقد ينتزعُ من التضاد تناسبُ تشبيهٍ تمليحًا وتَهكُّمًا، وأعلى رتبةٍ حذفُ أداته وجهته[3]، ثمَّ مع حذف المشبَّه، ثم أحدهما[4]، وإذا علم المقبول فهم منه المردود[5].

التشابهُ: استواءُ طرفيه في الجهةِ، وهو المستوِي، وشرطُه الطردُ والعكسُ، وفائدتُه الإعلام بتساوي الشركة، فإن تُخيِّل أو تُوهِّم رجحانٌ رجع، وربما قُصد الحملُ.

التمثيلُ: تشبيهُ وصفٍ غير حقيقيٍّ منتزع /[١١/أ] من أمور الاعتبار ترهيبًا وترغيبًا.

المثلُ: تمثيلٌ شائعٌ بليغٌ في واقعةٍ فيُعدَّى إلى نظائرها مقتصرًا على أحد الطرفين استعارةً، ويسري إلى العاري عنه استحسانًا، فيُحكى فلا يُغير، وإن اختلف رُتبهُ.

الاستعارةُ: وبها خالَفت التشبيهَ لإثباتِه مثلَ الأصل، ومكسوة حلية عارية بسببه، منسيّ أحدِ الطرفين، والأصحُّ مجازٌ لغويٌّ، وللشيء مفهومٌ متعارفٌ لأصالته، وغيرُه لفرعيَّتِه، وبناءُ الدعوى على التأويلِ أَخرَجَ الباطلةَ، والقرينةُ أَخرَجَت العاديةَ، والدعوى أَخرَجَت الأعلامَ غيرَ الصالحةِ، ولذا صحَّ التعجُّبُ، وحَسُن النهيُ، ويلزمُ المستعار له ما لزم المستعارَ منه، وأولى.

وهي باعتبار اللقب إن دخل معنى التشبيه في الاستعارة أَوَّليًّا **فأصلية**، أو ثانيًا **فتبعية**. والأولى[6] باعتبار ذاتها **صريحةٌ** إن كان المذكورُ طرفَ المشبَّه به،

(١) المؤكدُّ محذوفها مرادًا مبالغةً. ينظر: الجعبري، "**رسم البراعة في علم البلاغة**"، (٣٢/أ).

(٢) تقسيم التشبيه باعتبار الأداة: المؤكدُّ والمرسل.

(٣) أي: التشبيه البليغ؛ لأنَّه تشبيهٌ حُذف منه وجه الشبه، وأداة التشبيه.

(٤) هذه مراتب التشبيه المرتبطة بأركان التشبيه الأربعة: المشبَّه، والمشبَّه به، وأداة التشبيه، ووجه الشبه.

(٥) تعداد الحالات المقبولة في حذف بعض أجزاء التشبيه يبيّنُ الحالات التي لا تُقبل في الحذف.

(٦) الاستعارة الأصلية.

ومكنيةٌ إن كان المشبِّه، **والصريحةُ تحقيقيةٌ** إن كان المشبّه المتروك متحقِّقًا حسيًّا أو عقليًّا، **وتخييليةٌ** إن كان غيرَ متحقِّقٍ وهميًّا، **واحتماليةٌ** إن صلح للتحقُّق، وعدمه. **والمرشّحةُ**: المقترنةُ بملائمِ المستعارِ له، **والمجرِّدة** المقترنة بملائمِ المستعارِ، **والمطلقةُ** العاريةُ عنهما، **والتهكُّمية** المستعارُ اسمُ أحدِ الضدين للآخر، أو النقيضين، وباعتبار البناء على التشبيه إن كان الجامعُ بين طرفيها حسيًّا تعيَّن أن يكونا حسيين، أو عقليًّا جازت الأربعة(١)، وباعتبار طرفيها **وفاقيَّةٌ** إن أمكن اجتماعهما، **وعناديَّة** إن امتنع(٢).

والاستعارةُ الأصليةُ شرطُها أن يكون المستعارُ منه اسمَ جنسٍ بالفعلِ، أو القوة، /[١١/ب] أو أقلّ ذواتٍ، والتبعيَّة للأفعال، وفروعها صفاتٌ، فلا توصفُ إلا باعتبار مصادرها مطلقًا، فتستعارُ ثُم يسري إليها بواسطة المادَّة، وقرائنها بالنسبة إلى الفاعل، وإلى المفعول الأول، وإلى الثاني، وإليهما يواليهما، وإلى المجرور، وإلى الجميع.

والحروفُ أبعدُ، فتُستعارُ بواسطةِ متعلِّقاتِ معانيها، وهي ما يُعبَّر به عنها عند تفسيرها، فأفادت معانيها رجعت إليها بنوع ملازمةٍ، ويصحُّ جعلُ التبعيَّة من المكنية بتأويلٍ.

الاستعارة الصريحة التحقيقية القطعية ذكرُ مشبهٍ به موضع مشبهٍ محقَّقٍ في وصفٍ مشتركٍ بين ملزُومين مختلفي الحقيقة متفاوتين تريد التسويةَ بينهما بدعواك إدخالَ الضعيفِ في جنسِ القوي؛ لوجوب تساوِي اللوازمِ حينئذٍ بالقرينة.

والصريحةُ التخييليةُ القطعيةُ(٣) ذكرُه موضعَ مشبّه، وهمِّي متشابهين مسمًّى بالمحقق معها. **والصريحة الاحتمالية** ذكره موضع مشبهٍ له، محقَّقٍ من وجهٍ. **والمكنيَّةُ** ذِكرُ المشبِّه، وإرادةُ المشبّه به دالًا عليه بخواصه المساوية، وهي أخصُّ من التخييلية.

---

(١) المراد بالأوجه الأربعة: حسيٌّ وحسي، حسيٌّ وعقلي، عقليٌّ وعقلي، عقليٌّ وحسي.

(٢) أقسام الاستعارة باعتبار الطرفين، وباعتبار الجامع، وباعتبار الثلاثة، وباعتبار اللفظ، وباعتبار أمرٍ خارجٍ عن ذلك كله. ينظر: القزويني، "**الإيضاح**"، ص ٣١١.

(٣) أي: الاستعارة الصريحة التخييلية القطعية.

والمرشّحةُ: اقترانُ المستعارِ منه بلازمِ صفةٍ، أو تفريعٍ، ومبناهُ سدّ باب التشبيه. **والمجرَّدةُ**: اقترانُ المستعارِ له بلازمِ أحدهما. **والمطلقة والمرسلة**: العارية عنهما(١). **والتهكُّمية والتمليحية**: استعارةُ أحد الضدَّين أو النقيضين للآخر بوساطة انتزاع شبه التضادِّ؛ إلحاقًا بالدعوى، وجوبًا في الأصلية والتبعية، والجامعُ بين الطرفين إمَّا داخلٌ فيهما، أو خارجٌ مرّ(٢)، فالحسيُّ طرفاه حسيَّان، والعقليُّ حسيَّان وعقليَّان، والمستعارُ منه حسيٌّ، وله عقليٌّ وعكسُه، والقرائن تتوحدُ وتتعدَّدُ، وينبغي أن يكون وجه التشبيه محتملًا جليًا(٣)، وحسن التخييلية بحسب حُسْن المكنيَّة، تابعة، وتشاكُلُها أحسنُ، فإن خفي تعيّن التصريحُ بالتشبيه، والعاميةُ /[١٢/أ] ظاهرةُ الجامع والخاصَّةُ غريبةُ الشبه، أو بحسن تصرفٍ في الأولى، وإذا قوِي شبه الطرفين نسخته، والحقُّ أنَّ الاستعارة صفةُ المعنى، ثم يسري إلى اللفظ، وهي أبلغُ منه لبروزِ الفرع في صورة الأصل؛ لكن قد لا يُقصَد، والحقُّ أنَّ كلًّا أبلغُ في مقامه(٤).

المجازُ اللغويُّ اللفظيُّ: العدولُ عن إعرابِ الكلمةِ الأصلي إلى آخر مستحقٍّ بواسطة حذفٍ جائزٍ، أو بزيادةِ عاملٍ ولو تقديرًا.

المجازُ العقليُّ والحكميُّ في مُفردٍ وجملةٍ، ولازمهما مُثبتٌ وإثباتٌ، والحقُّ أنَّه فيها في مادة مُتيسِّرٌ، وفي أخرى مُتعسِّرٌ، وأخرى مُتعذِّرٌ، والنسبةُ حكمٌ، فيتوقَّفُ على محكومٍ به، وعليه فمنه حقيقةٌ عقليةٌ إسنادُ الفعل، ومعناهُ إلى ما هو له عند المتكلِّم ظاهرًا، ومجازٌ عقليٌّ إسنادُه إلى مُلابسٍ له بتأويلٍ، ويجري في الإنشاءِ وملابساته شتَّى، ويكون في الإثبات وحده في المفعول به وفيه، والمسبِّب والسبب، وفي المثبَت وحده، وفيهما، والقرينة لفظيةٌ ومعنويةٌ، وظاهرةٌ وخفيةٌ. وهو باعتبار طرفيه حقيقتان

---

(١) أقسام الاستعارة باعتبار الخارج.

(٢) أي: ما يخرج جامعها عن مفهوم الطرفين.

(٣) لأنَّ وجه الشبه إن لم يكن محتملًا جليًا فلا قيمة للتشبيه في تحقيق المعنى المراد.

(٤) وهنا قيمة البلاغة في مطابقة الكلام لمقتضى الحال تصريحًا أو تلميحًا، حقيقةً أو مجازًا، إيجازًا أو إطنابًا؛ فالبلاغة العربية ليست قوالب جاهزة في كلِّ سياق.

وضعيَّتان، ومجازان لغويَّان، والمحكوم به حقيقةٌ لغويةٌ، والمحكوم عليه مجازٌ لغويٌّ، والمحكومُ به مجازٌ وضعيٌّ، وعليه حقيقةٌ وضعيةٌ، ومن حقِّه أن يكون للمُسند إليه المتروك نسبةٌ إلى المشبّه بالمسند إليه المذكور.

الكنايةُ: مقابلةُ الصريحِ، وهي غير النحوية، وأصلُها السترُ، وتارةً تعظم؛ فيكنَّى، فيَستلذُّ[1] باسمه فيصرِّح، وتُوافِقُ المجازَ في انتقالِ الذهن من اللازمِ إلى الملزوم، ويخالفه في أن تلك تنافي إرادةَ الحقيقة، وذي لا تُنافيه لمعاندة القرينة ثَمَّ، ويُقصَدُ نفسُ الموصوفِ، ونفسُ الصفةِ، /[١٢/ب] وتخصيصه بها مثبتًا وإثباتًا قريبةٌ إن كان بسيطًا، والاختصاصُ عارضٌ، أو انتقل الذهنُ بأقرب بعيدةٌ إن كان مركَّبًا أو بأبعدَ، ودافعه الظاهر ساذجةٌ[2]، والمستكنّ صريحةٌ، واضحةٌ في القرائن الجليةِ، خفية في الغيبة، لطيفةٌ إن تقاربت أسبابُ الاختصاص، وألطفُ إن تأكدت، وتتمايزُ باعتبارِ معانيها؛ فالتعريضُ والاستطرادُ إن كان الاختصاص بالمكنَّى عارضًا، والتلويحُ إن تسلسلت، والرمزُ إن قربت خفية، والإيماءُ والإشارةُ إن كانت جليةً[3]. **والكنايةُ** أخذُها من المجاز بنصيبٍ على حدِّ أخذها من الحقيقة؛ لاستعمالها فيهما، والحقُّ أنَّ كلًّا من الكناية والصريح بليغٌ في مقامه، وكذا المجازُ والحقيقةُ، ولذا جاء في الكتاب العزيز؛ إذ فيه الفصيحُ والأفصحُ؛ ليجمعَ أساليبَ كلامِ العربِ، فاحْوِ يا إنسان غُررَ علمِ البيان[4].

الفنُّ الثالث: في علم البديع

الحمدُ لبديع السماوات والأرض، وصلواتُه على الشفيع يوم العرض[5].

(١) التلذذ باسم المحبوب.

(٢) أي: محضة. هكذا في الأصل. ينظر: الجعبري، "**رسم البراعة في علم البلاغة**"، (٣٨/ب).

(٣) وهذه فروقٌ لطيفةٌ بين التعريض والاستطراد والتلويح والرمز والإيماء والإشارة؛ للتفريق بينها.

(٤) ختم النوع الثاني (علم البيان) بعبارةٍ تؤكدُ أهمية العلم، وسماها غررًا؛ لتنوعها في التصوير والبيان والتعبير. وفعل مثل هذا في ختام النوع الأول (علم المعاني)؛ فهو منهجٌ عند المؤلف في مقدمة كلِّ نوعٍ وختامه.

(٥) وضع المؤلف لكلِّ فنٍّ من الفنون الثلاثة مقدمةً موجزةً خاصةً به، تتناسب مع اسمِ الفنِّ ومباحثه. والعادة أنَّ البداية بالحمد لله، والصلاة على رسول الله ﷺ تكونُ في مقدمة =

وأصلُه[(١)] الاختراعُ، وغلب في الحسنِ[(٢)]، وهو علمٌ يُعرِّفُ وجوهَ تحسين الكلامِ الواردِ على سَنَن البلاغةِ، المشتمِل على الفصاحةِ، وينقسمُ إلى **لفظيٍّ** لتحقيقِه، ومتعلقُه الكلمةُ، **ومعنويٍّ** لتحسينه أو تبيينه، ومتعلَّقه الكلامُ، **وخطيٍّ**[(٣)]، ومتعلقُه صورةُ الحروفِ مفردةً ومجتمعةً.

اللفظيُّ تعليقُ الكلمةِ معنًى في الحوالة، ثُمَّ تعليقها فيه بآخَر، وقد يجتمعان في واحدٍ متفقين، ومختلفين صدرًا وعَجُزًا.

التعطُّفُ: تعليقُها بمعنًى من نحو الصدرِ، ثمَّ تعليقُها بآخَر من /[١٣/أ] نحو العَجُز، سوى نحو الضرب، وبه فارقه، وكرَّرَ[(٤)] وجمعا. **ورد العَجُز على الصدرِ** وقوعُ أخرى المكررتين ولو معنًى أو لفظًا في نحو الفاصلة، والأُولى أولها أو أثناءها، أو وقوع الأخرى في ضرب البيت، والأُولى في أول الأول أو حشوه، أو عروضه، أو أول الثاني أو حشوه خمسة عشر. **التشطيرُ**: اشتمالُ كلٍّ من مصراعي البيت على فقرتين متخالفتين. **التسميطُ**: سجعُ الأجزاءِ لمخالِف الرويِّ، فإن عمَّ واختلفتِ الأفاعيلُ؛ فتقطيعٌ، أو ائتلفت؛ فموازنةٌ، أو خصّ؛ فتبعيضٌ، وسجعةٌ على المقاطعِ، وغيرها، ويجتمعان. **التشريعُ والتوشيح**: بناءُ كلِّ بيتٍ من القصيد على قافيتين في تامٍّ، ومجزوٍّ، ومشطورٍ، ومنهوكٍ من بحرٍ وبحرين، ولو من عَروضَين. **التلوينُ**: بناؤُه على صورتين. **التجزئة**: جعلُ مقاطعِ الأجزاءِ على سَجعَتين متداخلتين، أولاهما مخالفُ الرويِّ، وآخِرِيهما موافقةُ آخره مع أوله. **التطريزُ**: اشتمالُ الصدرِ على مخبرٍ عنه، ومتعلِّقين

=

الكتاب دون بقية الأبواب والفصول والمباحث والفنون.

(١) أي: أصل البديع.

(٢) أي وظيفته الغالبة هي تحسين الكلام، والمحسنات البديعية: لفظيةٌ ومعنويةٌ.

(٣) ينقسمُ علم البديع عند البلاغيين إلى لفظيٍّ، ومعنويٍّ. ويضيف الجعبري قسمًا ثالثًا، وهو الخطي. وللجعبري إضافات، وإشارات، وتعليقات غير مسبوق لها من البلاغيين رغم صغر حجم الكتاب، ورغم عدم تخصصه في البلاغة؛ فالقراءات ميدانه الرئيس.

(٤) أي: المعنى.

به، والعَجُز على خبر مُقيَّدٍ مثله كرتين. **الاطرادُ**: الانتقالُ من الممدوح ونحوه على نَسبِه مرتَّبًا. **التسجيعُ**: مقاطعُ شَطْرِ الأجزاء الثواني مطلقًا على سجعٍ كالرويِّ، والشطر الآخرُ مدمجةُ الموافقةِ بسجعٍ ودونه، وغير مدمجة فيها. **السجعُ**: تعديلُ آخرِ النثر بقرينةٍ، أو تكلُّف التقفية بلا وزنٍ واحدٍ، المعجزُ آيةٌ، ومقطعُها فاصلةٌ، وجملتُها /[١٣/ب] سورةٌ[١]، وغيرُه سجعةٌ وفِقرةٌ، ومقطعُها قرينةٌ، وجملتُها إن كان وعظًا خطبةٌ، أو محاورةٌ فمَقامةٌ، أو مكاتبةٌ فرسالةٌ[٢][٣]. وقيل: المخيَّلُ شعرٌ، فالمتفقُ كميَّة ورويًّا مُتوازٍ، والمتفقُ فيها دونه متوازنٌ، وعكسُه مطرّفٌ، ويتساويان، والثانيةُ أو الثالثة أطولُ بلا عكسٍ، وتعديلُ الأجزاء بالأفاعيل بقافيةٍ بيتٌ، وجملتُه قصيدٌ إن تكرر رويُّه وإلَّا فأرجوزةٌ، وكلٌّ من شطريه مصراعٌ، فإن خالف العروضُ الضربَ فمُصمَتٌ، أو تمايلت لرويّ فمقفًى، أو بتغيير فمصرّعٌ، ويُراعَى في الفاصلة والقرينة ما يراعَى في القافية من الحروف والحركات لا الرويّ، وإيرادها على السكون وصلًا دونها. **الترصيعُ**: كونُ أولِ نحو الفقرتين مؤلفًا من مختلفٍ، وفي الثاني مثلها زنةً وترتيبًا وتقفيةً، مع تغايُر غير الضرب. **الازدواج**: توازنُ كلمتين قبل الفاصلة ونحوها. **المزاوجةُ**: الإتيانُ في غير الردِّ بتماثلين معنًى واشتقاقًا من أصلٍ، أو اثنين اجتماعًا وافتراقًا، وجاز أن يقع أحدهما دون الآخر. **المماثلةُ**: التوحُّدُ أو التعدُّدُ بين كلمتين متلاقيتين أو متوازيتين باتفاق وزنِ رويٍّ أو أحدهما.

---

(١) هذا بيانٌ من المؤلِّف في ذكر خصوصية القرآن الكريم؛ لأنَّه اختص بإعجاز آياته، وبتسمية السورة، والفاصلة؛ فلم تُعرف هذه التسميات عند العرب في شعرها ونثرها قبل نزول القرآن الكريم.

(٢) جنس الخطابة قائمٌ على الوعظ، وجنس المقامة يتمثّل في المحاورة، وجنس الرسالة يهدف إلى المكاتبة، وهو تنبيهٌ لطيفٌ من المؤلف؛ لبيان خصوصية كلِّ جنسٍ أدبي في نظامه الجُملي والإيقاعي.

(٣) تعليقٌ دقيق من الجعبري في التفريق بين الفاصلة في القرآن، والسجع في النثر، والقافية في الشعر؛ لأنَّها تختلف حسب اختلاف النصّ.

التجنيسُ والجِناسُ: اتفاقُ حروفِ الكلمتين فصاعدًا، أو أكثرها باشتقاقٍ أو أكثر في غير الردِّ متنوعٌ. **التامُّ**: تماثلُ الكميةِ، والهيئةِ، والنوعِ، **والمشنَّف** وقوعُه في الطرفين، **والمستوفَى** اتفاقُهما باختلاف النوعِ، **المركَّبُ** المتشابهُ باتِّحاد الخطِّ، **والمفروقُ**[1] دونه، **والمرفوُّ** ببعضِ كلمةٍ، **والملفّقُ** بحرفٍ، **والتبعيضُ** /[١٤/أ] جامعُ الائتلافِ والاختلافِ. **فالمحرّف** اختلاف نوع الحركة، أو حركةٍ وسكونٍ، أو حركةٍ وحرفٍ، **والمغايرُ** باختلافِ النوعِ. **والمذيّلُ** اتفاقُهما بزيادة أحدهما حرفًا مطلقًا، **والمتمِّمُ** بأزيد. **والمضارعُ** اختلافهما بحرفٍ مشاركٍ، أو مقاربٍ، أو مجانسٍ مطلقًا. **والمطرّفُ** بحرفين، **واللاحقُ** بحرف مُتباعدٍ مُنافٍ فأكثر. **والعكسُ** تحويلُ حروف المتشابهين. **والقلبُ**: تحويلُ بعضها. **والمذبذبُ** ما نُوِّع إلى نوعين. **التصحيفُ** اختلافُهما لفظًا، واتحادُهما خطًّا مجرَّدًا. **الموصلُ** منه نقلُ صورِ الحروفِ بوصلٍ وفصلٍ. **الملحقُ** الراجعان إلى أصلٍ واحدٍ وشبهته. **والمعنويُّ**: التجنيسُ بمرادفٍ، **والتقديريّ** بدالٍّ غيره[2].

المطابقةُ والطِباقُ: ذكرُ الضدَّين معنًى أو لفظًا، حقيقةً أو مجازًا، إيجابًا أو سلبًا، إفرازًا وشيوعًا. **المقابلةُ**: ذكر متوافقين فأكثر، ثمَّ تعقبها ضدّها، ولو معنًى؛ فهي أخصُّ، ويتعدَّدُ، ويتضادُّ الجواز بالتعلُّق. **المؤاخاةُ ومراعاة النظيرِ**: جمعُ المتناسباتِ بحفظ المراتبِ[3]. **المشاكَلةُ**: ذِكرُ الشيء بلفظِ مُشاكِلِه[4] ولو تقديرًا مناسبةً. **التوشيح والإرصادُ**: ذكرُ شيءٍ أثناءَ الكلامِ يُفهَم مقطعَه، وساعَده عِلمُ الرويِّ. **التوسيعُ**: أن يكون أثناءَ الكلامِ مثنًّى، أو معطوفان مفسَّران بمثلها، أو مفردٌ

---

(١) أي: المفرَّق.

(٢) هذه أنواع الجناس التي ذكرها المؤلف بإيجازٍ واختصار.

(٣) وتسمَّى التناسب، والائتلاف، والتوفيق. ينظر: القزويني، "**الإيضاح**"، ص ٣٧٠. والجعبري فرَّق بين التناسب والائتلاف؛ فجعل كلٌّ منهما مصطلحًا بديعيًا مستقلًا.

(٤) تحقيقًا.

مضافٌ إلى مفهمٍ، وقد يُجرِّد ويتعدَّدُ. **المدبّجُ:** ذكرُ ألوانٍ تشتملُ على كنايةٍ، أو توريةٍ لقصدِ نحو مدحٍ، وأصلُها البياضُ والسواد للبلقة. **التوريةُ، والإيهامُ، والتخييل، والمغالطةُ** /[١٤/ب] ذكرُ كلمةٍ ذات معنيين: ظاهرٌ، وخفيٌّ[1]، والمرادُ ذا مبيّنة مع لازم المورّى عنه، ومرشّحة مع لازمِهِ المورّى به[2]، ومجرّدة إن تجرَّدت عنهما[3]، ومهيئة مشتملةٌ على مُصحح بهما. **الاستخدامُ:** ذكرُ كلمةٍ مشتركةٍ، ثمَّ بعدها، أو بطرفيها يُضمّن في كلٍّ أحدُ مفهوميها. **التوهيمُ:** ذكرُ كلمةٍ لتصحيفها مبالغةً اختيارًا. **التعديدُ:** وسياقُ الأعداد توالي الكلمات على قياس عطف الأسماء، واتباعُ الصفات، وقد يتخلَّفُ لمقتضٍ. **القلبُ:** تحويلُ الكلماتِ تقديمًا وتأخيرًا بمعناها وآخَر. **والإسنادُ:** تحويلُ الفاعل والمفعول بالمتعلَّق. والكلامُ، والإضافةُ، والعطفُ، والإعرابُ، والمصراعُ، والتضادُّ. **العكسُ:** تحويلُ الحروفِ طردًا وعكسًا[4]. **القهقرى والمجنح:** إعادة الأول لمعنًى آخر، أو تقريره، أو حثًّا على الامتثال، وتهديدًا، وتعجبًا، ونفي شكٍّ، وتعظيمًا، واستغرابًا، ومدحًا، ودعاءً، وتوبيخًا، وتهكُّمًا، وتذكيرًا، وجاز عطفُ المتغايرِ وإضافته، ومعنويٌّ تأكيدٌ به وتنبيهًا على الشرفِ، وتعيينًا، وتسليةً، وتثبيتًا. **الالتزام والإعناتُ:** التبرُّع بالمحافظة على حرفٍ، أو حركة غير لازمين، أو تصغيرٍ، أو

(١) والمراد الخفي أو البعيد، وهنا تكمنُ بلاغة التورية وجمالها.

(٢) الضرب الأول من أضرب التورية، وهي: التي لا تجامعُ شيئًا مما يلائم المورّى به، وهو المعنى القريب، كقوله تعالى: ﴿ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ﴾ سورة طه، آية: ٥. ينظر: القزويني، "**الإيضاح**"، ص ٣٧٩.

(٣) الضرب الثاني من أضرب التورية، وهي التي قُرن بها ما يلائم المورّى به، أمَّا قبلها، كقوله تعالى: ﴿وَٱلسَّمَآءَ بَنَيْنَٰهَا بِأَيْيْدٍ وَإِنَّا لَمُوسِعُونَ﴾ سورة الذاريات، آية ٤٧. ينظر: المصدر السابق، ص ٣٧٩.

(٤) العكس والتبديل أن يقدّم في الكلام جزءٌ، ثمّ يؤخر، ويقع على وجوه. منها: أن يقع بين أحد طرفي جملة، وما أضيف إليه. ومنها: أن يقع بين متعلقي فعلين في جملتين. ومنها: أن يقع بين لفظين في طرفي جملتين. ينظر: المصدر السابق، ص ٣٧٨.

تشبيهٍ، وغلب في المقاطع. **المعنويُّ**: المحسِّنُ. **اللفُّ والنشرُ**: طيُّ شيئين فأكثر سردًا، ثم بسطُها بمتعلقاتها ترتيبًا وعكسًا ولو تقديرًا(١). **القَسَمُ**: للتأكيدِ، وتعظيمًا، وزيادةً، وافتخارًا، ومدحًا، ونسبًا، وزهدًا. **المحاورةُ**: مفاوضةُ المتخاطبين وغيرهما بالقول. **ترتيبُ التغيير**: إعادتُه لزومًا مستويًا ومعكوسًا. **التفويف**: جمعُ معانٍ متلائمةٍ في جُملٍ متناسبةِ الأجزاءِ، تامَّةً ومدمجةً. **التسهيمُ**: مناسبةُ الأولِ الآخرَ بحيث يسبق الذهن منه إليه تصديرًا ومقابلةً، وأحسنُه عين القافية، /[١٥/أ] أو الشطرَ، والطردَ، والعكسَ. **التذييلُ**: ذكرُ جملةٍ بعد التمام، وتحقق منطوقه أو مفهومه. **الاعتراضُ والحشوُ**: إدخالُ لفظٍ أثناءَ الكلامِ تنزيهًا، وذمًّا، ورفعُ شكٍّ، وإغناء سؤالٍ، وتقريرًا، واستعطافًا، وتفؤُّلا، واحترازًا، ودعاءً. **التفريقُ**: مباينة فردي نوعٍ فأكثرَ مدحًا، وغيره. **الجمعُ**: ضمُّ المندرجاتِ في حكمٍ. **التقسيمُ**: تعليقُ نسبةِ منطوقٍ، أو مفهومٍ بذي أجزاءٍ مطلقًا فتستوعبها من المتعلِّق، أو مُغنٍ غيره. **الجمعُ، والتفريقُ، والتقسيمُ** جمعُ أشياءٍ، وتفريقُ الضمِّ وتقسيمه(٢). **الائتلافُ**: اللفظُ والمعنى، ذكرُ المعنى المفخَّم بلفظٍ جَزلٍ، والرشيقُ: ترقيقٌ، والبدويُّ: تعريبٌ، والمولّدُ: يستعملُ. **واللفظُ** معنًى يصحُّ بألفاظٍ فتذكر بملائم قرينةٍ. **والمعنى**: اشتمالُ الكلامِ على معنًى وأمرين، أحدهما ملائمه؛ فيقويه به. **والوزنُ واللفظُ**: ذكرُ الشاعر معناه لا مع تحويل شاذٍ، أو حذفٍ، أو زيادةٍ، أو معهما. **والوزنُ والمعنى** نزلة القلب الشاذ، وجمع واحدٍ لم يتعدَّد.

---

(١) اللفُّ والنشر هو ذكرُ متعددٍ على جهة التفصيل، أو الإجمال، ثمَّ ذكر ما لكلٍّ واحدٍ من غير تعيين؛ ثقةً بأنَّ السامع يردُّه إليه، وهو على ضربين: فإمَّا أن يكون النشر على ترتيب اللف، وإمَّا على غير ترتيبه. ينظر: المصدر السابق، ص ٣٨١ – ٣٨٢.

(٢) جمع المؤلف المحسنات البديعية الثلاثة متتالية بتعريفين موجزين؛ فالجمع أن يجمع بين شيئين أو أشياء في حكمٍ واحد، والتفريق إيقاعُ تباينٍ بين أمرين من نوعٍ واحدٍ في المدح أو غيره، والتقسيم ذكرُ متعددٍ، ثمَّ إضافة ما لكلٍّ إليه على التعيين. وللبلاغيين أقوالٌ متباينة، وآراء متعددة حول الجمع مع التفريق، والجمع مع التقسيم، والجمع مع التقسيم والتفريق. وربما هذا السبب وراء جمع المؤلف لها متتابعةً.

والمقطعُ وسابقُه: أن يدلَّ هو أو بعضُه عليها، وهو التمكينُ. **والاختلافُ** معه جمعُ أشياءَ مؤتلفةِ المعنى، ومختلفة نوعًا، أو وجودًا شيوعًا وإفرازًا. **التوجيهُ** محتملُ المدحِ والذمِّ. **المعنويُّ المبينُ**: حُسنُ البيانِ، سهولةُ كشفِ المعنى إيجازًا وإطنابًا، أحْسَنُ وحَسَنٌ ووسطٌ. **الإيضاحُ**: رفعُ لَبْسِ الاحتمالِ، أو خفاءِ الحكمِ. **المذهبُ الكلاميُّ**: قيامُ حجَّةٍ يصدقُ دعواه برهانيٌّ، فيقينيٌّ، وجدليٌّ، وخطابيٌّ(١) مرجحان. **حُسْنُ التعليلِ**: ذكرُ علةٍ مناسبةٍ لطيفةٍ مجازًا؛ لإثباتها ممكنة، إيهام التحقُّق عند التعجُّب(٢). **القولُ بالموجَب**: تسليمُ العلةِ، ومنعُ المعلِّ صريحًا ودونَه. **التبيينُ**: ذكرُ مفردٍ مبهمٍ بلا قيدٍ، أو تقاصرٍ، فيرفعُ أحدَ جزأي الجملة /[١٥/ب] بالآخر، أو هو، أو غيره بمخصِّص الأول. **التتميمُ**: ذكرُ قيدٍ بتابعِ مبالغةَ المعنى، أو رفعُ احتمال ضدٍّ، أو مناسب لفظِ الوزنِ. **المزلزلُ**: قابلُ الضدِّ بتغييرٍ ما. **الاحتراسُ**: إلحاقُ كلامٍ يخل من منطوقه أو مفهومه من مصلح. **المواربةُ**: تداركُ المتكلِّم إصلاحَ خطرٍ طوى عليه بسببه. **المتابعةُ**: ترتيبُ الجمل مواضعها باعتبار معانيها مطلقًا مقامه. **التكميلُ**: رفعُ نقصِ المفهوم بجملة الشمولِ. **التعريضُ والتلويحُ**: دلالةُ مفهوم القصدِ، أو قبولُ الحقِّ بلطيفٍ. **المبالغةُ**(٣): بلوغُ الموصوفِ إلى أقصَى غايتَي القوَّة أو الضعفِ بحيث يُستبعَد، أو يُحالُ لكونه في غير وضعه، أو يُرادفُ، أو شبه تتميمٍ. **فالممكنُ**: الواقعُ

(١) أضاف بعد التعريف أنواع الحجج، وذكرُ الأنواع غير متطرقٍ له عند كثيرٍ من البلاغيين في مصنفاتهم التي سلكت مسلك السكاكي في تقسيم علوم البلاغة؛ فهي من إضافات الجعبري في السياق البلاغي.

(٢) وهو أربعة أقسام؛ لأنَّ الوصف إمَّا ثابتٌ المقصود منه بيان علته، أو غير ثابت أُريد إثباته، والأول إمّا ألا يظهر له في العادة علةٌ، أو يظهر له علةٌ غير المذكورة، والثاني إمّا ممكن، أو غير ممكن. ينظر: القزويني، "**الإيضاح**"، ص ٣٩٣.

(٣) المبالغة أن يدَّعى لوصف بلوغه في الشدة أو الضعف حدًّا مستحيلًا أو مستبعدًا؛ لئلا يُظنَّ أنَّه غير متناهٍ في الشدة أو الضعف. وتنحصر في التبليغ، والإغراق، والغلو. ينظر: القزويني، "**الإيضاح**"، ص ٣٩٠.

عادةً تبليغٌ وإلَّا إغراقٌ. **والمستحيلُ**: المقبولُ عاري الدعوى عن خارجٍ عن قدرته؛ وإلَّا فمردودٌ. **والإيغالُ**: في القافية. **الإفراط**: ضدّها باعتبار النقص، بديعٌ في مقامه. **الاقتصادُ والمساواة**: جمعهما. **الاستطرادُ**: التحوُّلُ إلى معنًى قُصِدَ لعلاقةٍ تبعًا بعدَ توطئة، وكثُر في الذمِّ. **الاستتباعُ**: استلزامُ الوصفِ آخر، وسمِّي الاستنتاج، وفرّق بالمغايرة[(١)]. **التفريعُ**: اقترانُ المنفيِّ بها بأوصافِ مدحٍ، أو ذمٍّ مخبرٌ عنه بأفعل المناسب المعدَّى بمن للمقصود بأحدهما فتتشعبُ مساواتُه، أو يُذكر المقصودُ بصفةٍ تقرَّبُ من أبلغَ منهما، فيذكرُ بها، ويفهمُ الرجحانُ.

استثناءُ تتميمٍ، وتأكيدُ المدحِ بموهمِ الذمِّ. وعكسُه: نفيٌّ منقص عن موصوفٍ، ثمَّ إثباتُ مكملٍ توهم نقصًا أو منقّص باعتبار، أو عند المخاطب، أو تثبت صفة مدح، ثمَّ إثبات مكمّل يوهم نقصًا يُستثنى منقطعًا بأخرى، أو يستدرك. **عكسُه**: نفيُ صفةِ مدحٍ، أو ذمٍّ، أو ثبوتُها، ثمَّ يستثنى بأخرى، أو هما. استيفاؤهما بلوغُ غايةِ المدحِ، والذمِّ. **التهكُّمُ**: إيرادُ الكلامِ /[١٦/أ] على غير ظاهره استهزاءً بالمخاطَب وغيره، أو تعريضًا بالغضبِ. **الإدماجُ**: التصريحُ بمعنًى هو كنايةٌ في آخر، ويُقصدُ بديعًا فجيء في ضمنه آخر. **التعليقُ**: ذكرُ تامٍّ توطئةً لآخَر من فنِّه أو غيره، أو تضمينُ الشرط بعدَ التلازُم مبالغةً تعليقَ مدحٍ بمدحٍ، وهجوٍ بهجوٍ. **الإيهامُ**: ذكرُ الشيء مُجملًا تفخيمًا، ومفسرًا بيانًا. **التجاهلُ**: سَوْقُ المعلوم مساقَ المجهولِ؛ لنكتةِ شغفِ الحبِّ، ومبالغةِ المدحِ، والتوبيخ. **الرجوعُ والتدارُكُ**: نقضُ المتكلِّم كلامه إثباتًا ونفيًا من طرقٍ؛ للاعتبارات المحملة[(٢)]. **التخييلُ**: إبرازُ كلامِ المتصوّر في صورةٍ بمعنًى. **الإشارةُ والتلميحُ**: الإيماءُ إلى قصَّةٍ مشهورةٍ مبالغةً. **التجريدُ**: مخاطبةُ نفسك بما لها غير منتقلٍ، أو إبراز شيءٍ من شيءٍ. **الالتفاتُ**: الانتقالُ من رُتب الإظهارِ والإضمارِ

---

(١) الاستتباع هو المدح بشيء على وجهٍ يستتبع المدحَ بشيءٍ آخر، ومنه الإدماج وهو أن يضمَّن كلامٌ سيق لمعنى معنىً آخر؛ فهو أعمُّ من الاستتباع. ينظر: المرجع السابق، ص ٣٩٩-٤٠٠.

(٢) الرجوع هو العودُ على الكلام السابق بالنقض؛ لنكتةٍ. ينظر: القزويني، "**الإيضاح**"، ص ٣٧٨.

لأحدها. **الجدُّ الهَزليُّ**: إحماضًا وسبًّا. **الإلغاز**: تعميةُ المعنى ذكاءً للتمرين. **عَقدُ الحلِّ**: نظمُ النثر. **وحلُّ العقدِ**: نثرُ النظم. **الانسجام**: علوُّ النثرِ إلى اتِّزانه اتفاقًا بحسن سبكه، وليس شعرًا إلى بيتين. **الاقتباسُ**: إدخالُ شيءٍ من الكتاب أو السُّنَّة في نظمٍ أو نثرٍ؛ تيمنًا وتحسينًا. **التضمينُ**: إدخالُ شيءٍ من كلامِ ناظمٍ، أو ناثرٍ في مثلها؛ تزيينًا ومكافأةً عالمًا[1]. **الإجازة**: عكسه لهما. **المواردةُ ووقوعُ الحافرِ على الحافرِ**: توافقُ المتكلِّمين على لفظِ كلامٍ ومعناه اتفاقًا. **براعةُ الاستهلال**: الابتداءُ بألفاظٍ حسنةٍ، والدلالةُ على القصدِ. /[١٦/ب] **والمطلع والمخلص**[2]: الانتقالُ إلى القصد بمناسب الطرفين. **والختمُ والقطعُ**: ختمُ الألفاظ الدالَّة على التمام. **الخطِّي**؛ لتناسب الدالِّ والمدلولِ. **المقطعُ**: فصلُ حروفِ الكلمةِ. **المُوصِّلُ**: عكسُه. **المُعجَمُ**: عمومُ نقطِ الكَلِمِ. **المُهمَلُ**: عكسُه. **الرقطةُ**: حرفٌ وحرفٌ. **الخيفُ**: كلمةٌ وكلمةٌ. **الموصّلُ المُعجَمُ** والمهملُ جمعها.

ذيلٌ في الغارات والسرقات[3]:

الاصطرافُ: جنسها[4]. **السلخُ**: إلباسُ المعنى حلةً أخرى محمودٌ. **مماثلةٌ** بالاتفاق. **وتوكيدٌ** نزعُ كلامٍ من آخر مختلفُ اللفظِ، مُتقن المعنى. **واستخراجٌ**: نزعٌ من آخر بمخالفة القصد دون اللفظ، ومعًا. **وقلبٌ**: نقله إلى ضدِّه. **وعكسٌ**: الذمّ إلى المدح. **وموازنةٌ**: تبديلُ المعنى، والأحسنُ الزائدُ بقصر الطويل، ونقل الرذل إلى الجزل، والقبيح إلى المليح. **المسخُ**: مذمومٌ لنقضه نقل الجيِّد إلى الرديِّ، والطويل إلى القصير، والرصيف إلى السخيف، والمليحُ إلى القبيح، والمدحُ إلى الذمِّ، والراجحُ إلى المرجوحِ،

---

(١) أي: عالمًا بصناعة التضمين.

(٢) أي: حسن التخلص، وفي القرآن الكريم يقال حسن الانتقال؛ تأدبًا مع كلام الله ﷻ.

(٣) وهذا منهجٌ عند بعض البلاغيين؛ فيختمون مؤلفاتهم بالحديث عن الاحتذاء الشعري، والسرقات الشعرية وأنواعها. ينظر مثلًا: القزويني، "**الإيضاح**"، ص ٤٢٧.

(٤) جنس الأخذ، وهو أنواعٌ. ينظر: الجعبري، "**رسم البراعة في علم البلاغة**"، (٥٧/أ).

والعذب إلى الضعيف، والكمال إلى النقص، وجودة القافية إلى الرديَّةِ، وصحيح المعنى إلى فاسده. **والالتقاط**: بيتٌ من أبياتٍ مجّانًا. **والنسخُ**: أخذُ ما لغيره برُمَّتِه حرامٌ. **فالغارةُ**: أخذُه استيلاءً؛ لعظمتِه وشهرتِه. **والانتحال**: شعرُ غيره. **والاختلاسُ**: ترويجُ السرقةِ بتغييرٍ ما. **والاهتدام**: تشطرُهُ. **والمرافدةُ**: هِبَةُ الشاعرِ لغيره شِعرَه جبرًا وإعانةً، مباحةٌ، والفضلُ للواهبِ.

وها أنا قد أريتُكَ أساليبَ البلاغةِ في قواليب /[١٧/أ] الصياغة[١]؛ فتفطن لمقاصده، تَحْظَ بفوائده[٢].

وهنا انتهى الكلامُ في هذا المقام، فللهِ الحمدُ على الإتمام، وصلواته وسلامه على نبيِّنا محمد وآله والسلام.

قد فرغ كتابة هذا الكتاب في أوائل جمادى الآخرة، بمدينة الخليل على ساكنها التحية والتسليم، على يد الضعيف المحتاج إلى رحمة المتعالي، فخر الدين بن نظام الدين الحسيني الجرجاني، وصلى الله على محمد وآله أجمعين.

---

(١) جاء ختام الكتاب موافقًا لعنوانه؛ فالمؤلِّفُ يؤكدُ أنَّ أساليب البلاغة تحقّقُ حسن الصياغة، لذلك جاء عنوان الكتاب: **حسنُ الصياغة في فنِّ البلاغة**.

(٢) هذا تنبيهٌ من المؤلّف في غاية الأهمية؛ لأنَّ تحقيق مقاصد البلاغة يحتاجُ فطنةً وبداهةً؛ فعلم البلاغة يتطلبُ الجوانب المعرفية في التخصص، مع أهمية توقد الذهن، وسرعة البديهة، ومراعاة السياق، ومناسبة المقام؛ فالقصد من هذه الخاتمة أنَّ المتعلم لن يستفيد من هذا الكتاب حتى يمعن النظر في مقاصد البلاغة، وأغراضها البيانية.

المصادر والمراجع

ابن الجزري، محمد بن محمد، "**التمهيد في علم التجويد**"، تحقيق: غانم قدوري الحمد. (ط١، بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٤٢١هـ).

ابن الجزري، محمد بن محمد، "**النشر في القراءات العشر**"، تحقيق: علي الضبّاع، (مصر: المطبعة التجارية الكبرى).

ابن الطحّان، عبد العزيز بن علي، "**مرشد القارئ إلى تحقيق معالم المقارئ**"، تحقيق: حاتم الضامن، *مجلة مجمع اللغة العربية الأردني*، (٤٨)، ١٤١٥هـ.

ابن العماد، عبد الحي بن أحمد، "**شذرات الذهب في أخبار من ذهب**"، تحقيق: محمود الأرناؤوط، (ط١، دار ابن كثير، ١٤٠٦هـ/١٩٨٦م).

ابن قدامة، عبد الله بن أحمد، "**روضة الناظر وجنة المناظر في أصول الفقه**". تحقيق: شعبان إسماعيل، (ط١، بيروت: مؤسسة الريان، ١٤١٩هـ/١٩٩٨م).

ابن كثير، إسماعيل بن عمر، "**البداية والنهاية**"، تحقيق: عبد الله التركي، (ط١، الجيزة: دار هجر، ١٤١٨هـ/١٩٩٧م).

الجرجاني، أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد الفارسي الأصل، "**دلائل الإعجاز**"، تحقيق: محمود محمد شاكر أبو فهر. (ط٣، مطبعة المدني بالقاهرة – دار المدني بجدة:١٤١٣هـ – ١٩٩٢م).

الجزري، محمد بن محمد، "**غاية النهاية في طبقات القراء**"، تحقيق: ج. برجستراسر، (القاهرة: مكتبة ابن تيمية، ١٣٥١هـ).

الجعبري، إبراهيم بن عمر، "**الهبات الهنيَّات في المصنَّفات الجعبريَّات**"، تحقيق: جمال السيد الشايب، (ط١، القاهرة: مكتبة السنة: ١٤٢٥هـ/٢٠٠٤م).

الجعبري، إبراهيم بن عمر، "**وصف الاهتداء في الوقف والابتداء**"، تحقيق: فرغلي عرباوي، (ط١، الجيزة: مكتبة الشيخ فرغلي سيد عرباوي، ١٤٣٣هـ/٢٠١٢م).

الحمد، غانم قدور، "**الميسر في علم رسم المصحف وضبطه**"، (ط٢، جدة:

معهد الإمام الشاطبي، ١٤٣٧هـ/٢٠١٦م).

الحنفي، يوسف بن تَغرِي بَرْدي، "**المنهل الصافي والمستوفى بعد الوافي**"، حققه: محمد محمد أمين، (الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة).

الخطيب القزويني، جلال الدين محمد بن عبد الرحمن، "**الإيضاح**"، شرح وتحقيق: محمد عبد المنعم خفاجي، (ط١، الرياض: مكتبة المعارف، ١٤٢٦هـ/٢٠٠٦م).

الخطيب القزويني، محمد بن عبد الرحمن، "**التلخيص في علوم البلاغة**"، ضبطه وشرحه: عبد الرحمن البرقوقي. (القاهرة: ط١، دار الفكر العربي، ١٩٠٤م).

الذهبي، محمد بن أحمد، "**معرفة القرّاء الكبار على الطبقات والأعصار**"، تحقيق: بشار عواد وشعيب الأرناؤوط وصالح عباس، (ط١، بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٤٠٤هـ).

الرازي، أبو عبد الله محمد بن عمر التيمي الرازي الملقب بفخر الدين، "**المحصول**"، دراسة وتحقيق: الدكتور طه جابر فياض العلواني، (ط٣، بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٤١٨ هـ / ١٩٩٧م).

الزركشي، محمد بن عبد الله، "**البحر المحيط في أصول الفقه**"، (ط١، دار الكتبي، ١٤١٤هـ/١٩٩٤م).

السبكي، عبد الوهاب بن تقي الدين، "**طبقات الشافعية الكبرى**"، تحقيق: محمود الطناحي وعبد الفتاح الحلو، (ط٢، الجيزة: دار هجر، ١٤١٣هـ).

السكاكي، يوسف بن أبي بكر بن محمد بن علي الخوارزمي الحنفي أبو يعقوب، "**مفتاح العلوم**"، ضبطه وكتب هوامشه وعلّق عليه: نعيم زرزور، (ط٢، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤٠٧هـ -١٩٨٧م).

السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر، "**طبقات الحفاظ**"، (ط١، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤٠٣هـ).

السيوطي، عبد الرحمن بن بكر، "**الإتقان في علوم القرآن**". تحقيق: مركز الدراسات

القرآنية، (المدينة المنورة: مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف).

الشوكاني، محمد بن علي، "**البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع**"، (بيروت: دار المعرفة).

الصفدي، صلاح الدين خليل، "**أعيان العصر وأعوان النصر**". تحقيق: علي أبو زيد ونبيل أبو عشمة ومحمد موعد ومحمود سالم، (بيروت: ط١، دار الفكر، ١٤١٨هـ/١٩٩٨م).

صلاح الدين، محمد بن شاكر، "**فوات الوفيات**"، تحقيق: إحسان عباس، (ط١، بيروت: دار صادر، ١٩٧٣م).

الضبّاع، علي بن محمد، "**الإضاءة في بيان أصول القراءة**". اعتنى به: محمد الحسيني، (ط١، القاهرة: المكتبة الأزهرية، ١٤٢٠هـ).

الظلمي، يحيى بن حسين، "**قاعدة عموم السلب وسلب العموم وتطبيقاتها الأصولية**"، *مجلة الجمعية الفقهية السعودية*، (٢٣)، ٢٠١٦م.

العسقلاني، أحمد بن علي ابن حجر، "**الدرر الكامنة في أعيان المئة الثامنة**"، تحقيق: محمد عبد المعيد ضان. (ط٢، الهند: مجلس دائرة المعارف العثمانية، ١٣٩٢هـ/١٩٧٢م).

القيسي، مكي بن أبي طالب، "**الرعاية لتجويد القراءة وتحقيق لفظ التلاوة**"، تحقيق: أحمد فرحات، (ط٣، عمَّان: دار عمَّار، ١٤١٧هـ/١٩٩٦م).

المرصفي، عبد الفتاح عجمي، "**هداية القاري إلى تجويد كلام الباري**"، (ط١، القاهرة: دار الفجر، ١٤٢٦هـ).

الوادي آشي، محمد بن جابر، "**برنامج الوادي آشي**"، تحقيق: محمد محفوظ، (ط١، دار المغرب الإسلامي، ١٤٠٠هـ/١٩٨٠م).

اليافعي، عبد الله بن أسعد، "**مرآة الجنان وعبرة اليقظان في معرفة ما يعتبر من حوادث الزمان**"، وضع حواشيه: خليل المنصور، (ط١، دار الكتب العلمية، بيروت: ١٤١٧هـ/١٩٩٧م).

Bibliography

Al-Suyuuti, 'Abdul Rahmaan bin Bakr, "**Al-Itqaan fi 'Uluum Al-Qur'aan",** Investigation: Center for Qur'anic Studies, (King Fahd Complex for the Printing of the Noble Qur'an).

Al-Dabbaa', Ali bin Muhammad, "**Al-Idaa'a fi Bayaan Usuul Al-Qiraa'ah",** , Cared for by: Muhammad Al-Husaini, (1st ed., The Azhari Library, Cairo, 1420 AH).

Al-Safadi, Salaahudeen Khaleel "**A'yaan Al-'Asr wa A'waan Al-Nasr",** , Investigation: 'Ali Abu Zayd and Nabeel Abu 'Amasha and Muhammad Maw'id and Mahmuud Saalim, (1st ed., Daar Al-Fikr, Beirut: 1418 AH / 1998).

Al-Qazweini, Jalaaludeen Muhammad bin 'Abdir Rahmaan Al-Khateeb, "**Al-Eedooh",** Explanation and investigation: Muhammad 'Abdul Mun'im Khafaaji, (1st ed., Maktabah Al-Ma'aarif, Riyadh: 1426 AH/ 2006).

Al-Zarkashi, Muhammad bin 'Abdillaah, "**Al-Bahr Al-Muheet fi Usuul Al-Fiqh", (**1st ed., Daar Al-Kutubi, 1414 AH/ 1994).

Ibn Katheer, Isma'eel bin 'Umar, "**Al-Bidaayah wa Al-Nihaayah",** Investigation: 'Abdullaah bin Al-Turki, (1st ed., Daar Hajar, Jiza: 1418 AH/ 1997).

Al-Sahawkaani, Muhammad bin 'Ali, "**Al-Badr Al-Taali' bi Mahaasin man Ba'da Al-Qarn Al-Saabi'", (**Daar Al-Ma'rifah, Beirut).

Aashi, Muhammad bin Jaabir, "**Barnaamij Al-Waadi Aashi",** Investigation: Muhammad Mahfouz, (1st ed., Daar Al-Magrib Al-Islaami, Beirut: 1400 AH/ 1980).

Al-Qazwein, Muhammad bin 'Abdul Rahmaan Al-Khateeb, "**Al-Talkhees fi 'Uluum Al-Balaagha",** corrected and explained: 'Abdul Rahmaan Al-Barquuqi, (1st ed., Daar Al-Fikr Al-'Arabi, Cairo: 1904).

Ibn Al-Jazari, Muhammad bin Muhammad "**Al-Tamheed fi 'Ilm Al-Tajweed",** , Investigation: Gaanim Quduuri Al-Hamad, (1st ed., Muassasah Al-Risaalah, Beirut: 1421 AH).

Al-'Asqalaani, Ahmad bin 'Ali Ibn Hajar, "**Al-Durar Al-Kaaminah fi A'yaan Al-Miha Al-Thaaminah",** Investigation: Muhammad 'Abdul Mu'eed Daan (2nd ed., Majlis Daairah Al-Ma'aarif Al-'Uthmaaniyyah, India: 1392 AH/ 1972).

Al-Jurjaani, Abu Bakr 'Abdul Qaahir bin 'Abdir Rahmaan bin Muhammad Al-Faarisi Al-Asl, "**Dalaail Al-I'jaaz",** Investigation: Mahmuud Muhammad Shaakir Abu Fahr, (3rd ed., Al-Madani Press in Cairo, - Daar Al-Madani in Jeddah: 1413 AH – 1992).

Al-Qaysi, Makki bin Abi Taalib, "**Al-Ri'aayah li Tajweed Al-Qiraa'a wa Tahqeeq Lafdh Al-Tilaawah",** Investigation: Ahmad Farahaat, (3rd ed., Daar 'Ammaar, Amman: 1417 AH/ 1996).

Ibn Qudaamah, 'Abdullaah bin Ahmad, "**Rawdah Al-Naazir wa Junnah Al-Munaazir fi Usuul Al-Fiqh",** Investigation: Sha'baan Isma'eel, (1st ed., Muassasah Al-Rayaan, Beirut: 1419 AH/ 1998).

Ibn Al-'Imaad, Abdul Hayy bin Ahmad, "**Shadaraat Al-Dahab fi Akhbaar Man Dahab",** Investigation: Mahmuud Al-Arnaout, (1st ed., Daar Ibn Katheer, Damascus/ Beirut: 1406 AH/ 1986).

Al-Suyouti, 'Abdul Rahmaan bin Abi Bakr, "**Tabaqaat Al-Huffaaz",** (1st ed., Daar Al-Kutub Al-'Ilmiyyah, Beirut: 1403AH).

Al-Subki, 'Abdul Wahaab bin Taqiuddeen, "**Tabaqaat Al-Shaafi'iyyah Al-Kubra",** Investigation: Mahmuud Al-Tanaahi and 'Abdul Fattaah Al-Hulw, (2nd ed., Daar Hajar, Jiza: 1413 AH).

Al-Jazari, Muhammad bin Muhammad, "**Gaayah Al-Nihaayah fi Tabaqaat Al-Quraa",** Investigation: J. Bergerster, (Ibn Taimiyyah Library: 1351 AH).

Salaahudeen, Muhammad bin Shaakir, "**Fawaat Al-Wafiyyaat",** Investigation: Ihsaan 'Abaas, (1st ed., Daar Saadir, Beirut: 1973).

Al-Dhalami, Yahya bin Husain, "**Qaa'idah 'Umuum Al-Salb wa Salb Al-'Umuum wa Tatbeeqaatuha Al-Usuuliyyah",** Journal of the Saudi Fiqh Society,(23), 2016.

Fakhrudeen Al-Raazi, Abu 'Abdillaah Muhammad bin 'Umar bin Al-Hassan bin Al-Husain Al-Taymi Al-Raazi called, "**Al-Mahsoul",** Study and investigation: Dr. Jaabir Fayyaad Al-'Alwaani, (3rd ed., Muassasah Al-Risaalah, Beirut:1418 AH/ 1997).

Al-Yaafi'I, 'Abdullaah bin As'ad, "**Mirhaat Al-Jinaan wa 'Ibrah Al-Yaqataan fi Ma'rifat maa Yu'tabar min Hawaadith Al-Zamaan",** annotated by: Khalil Al-Mansour, (1st ed., Daar Al-Kutub Al-'Ilmiyyah, Beirut: 1417 AH/ 1997).

Al-Tahaan, 'Abdul 'Azeez bin 'Ali, "**Murshid Al-Qaari Ilaa Tahqeeq Ma'aalim Al-Maqaari",** Investigation: Haatim Al-Daamin, Journal of Jordanian Council of Arabic Language,(48), 1415 AH.

Al-Dahabi, Muhammad bin Ahmad, "**Ma'rifat Al-Qurraa Al-Kibaar 'alaa Tabaqaat Al-A'saar",** Investigation: Bashaar 'Awaad and Shu'aib Al-Arnaout and Saalih 'Abaas, (1st ed., Muassasah Al-Risaalah, Beirut: 1404 AH).

Al-Sakaaki, Yusuf bin Abi Bakr bin Muhammad bin 'Ali Al-Khawaarizmi Al-Hanafi Abu Ya'qub, "**Miftaah Al-'Uluum",** Corrected and annotated by: Nu'aim Zurzuur, (2nd ed., Daar Al-Kutub Al-'Ilmiyyah, Beirut: 1407 AH – 1987).

Al-Hanafi, Yusuf bin Tagri Bardi, "**Al-Manhal Al-Saafi wa Al-Mustawfi ba'da Al-Waafi",** Investigation: Muhammad Muhammad Ameen, (The Egyptian General Council for Books, Cairo).

Al-Hamd, Gaanim Quduur, "**Al-Maseer fi 'Ilm Rasm Al-Mashaf wa Dabtihi", (**2nd ed., Imam Shatibi Institute, Jeddah: 1437 AH/ 2016).

Ibn Al-Jazari, Muhammad bin Muhammad, "**Al-Nashr fi Al-Qiraa'aat Al-'Ashr",** Investigation: 'Ali Al-Dabbaa', (Egypt: Al-Matba'a Al-Tijaariyyah Al-Kubra).

Al-Ja'buri, Ibrahim bin 'Umar, "**Al-Hibaat Al-Haniyyaat fi Al-Musannafaat Al-Ja'bariyyaat",** Investigation: Jamaal Al-Seyyid Al-Shaayib, (1st ed., Maktabah Al-Sunnah, Cairo: 1425 AH/ 2004).

Al-Marsafi, 'Abdul Fattaah 'Ajami, "**Hidaayah Al-Qaari Ila Tajweed Kalaam Al-Baari", (**1st ed., Daar Al-Fajr, Cairo: 1426 AH).

Al-Ja'buri, Ibrahim bin 'Umar, "**Wasf Al-Ihtidaa fi Al-Waqf wa Al-Ibtidaa",** Investigation: Fargali 'Arbaawi, (1st ed., Maktabah Al-Shaykh Fargali Seyyid 'Arbaawi, Jiza: 1433 AH/ 2012).